جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الثاني والثمانون/ السنة الخمسون
محرَّم – ١٤٤٢هـ / أَيلول ٢٠٢٠م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506
P ISSN 1813-0526

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الثاني والثمانون السنة: الخمسون / مُحرَّم – ١٤٤٢هـ / أيلول ٢٠٢٠م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف عبد العالي (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: المدرس الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأنبار/العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.م.عصام طاهر محمد	– مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزية
أ.م.د.أسماء سعود إدهام	– مقوّم لغوي/ اللغة العربية
المتابعـــــــة: مترجم.إيمان جرجيس أمين	– إدارة المتابعـــــة
مترجم.نجلاء أحمد حسين	– إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أَن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأَساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أَمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أَو (إِشكاليَّة البحث) .
- يجب أَن يراعي الباحث صياغة أَسئلة بحثيَّة أَو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أَو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أَهمية بحثه وأَهدافه التي يسعى إِلى تحقيقها، وأَن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أَن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أَن يراعي أَدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إِخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأَفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أَن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أَن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأَسئلة البحثية أَو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أَن يدرك أَنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إِلى المُحكِّم وعلى أَساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أَوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأَوزان يُقبل البحث أَو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إِعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأَفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أَصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
هواجس بركات القومية في نصه الروائي رواية فقهاء الظلام نموذجاً محمد جواد حبيب و حسين أحمد سيتو	24-1
أسماء الشخصيات في رواية الإعصار والمئذنة لعماد الدين خليل دراسة لغوية تحليلية باسل خلف حمود	55 -25
بدر الدين العيني بلاغيًا قراءة في كتابيه : (عمدة القارئ ، وشرح الشواهد الكُبرى) عبد القادر عبد الله فتحي	79 -56
الجذورُ الشرقيةِ للرومانسيةِ الغربية فارس عزيز حمودي	129 -80
الموت في عينية متمم بن نويرة بين المواجهة والاستسلام نصرت صالح يونس	146 -130
المعاني النحوية ونسيج النص، دراسة في قصيدة "يا أيُّها المُغتابُنا" لعمرو بن معدي كرب عادل فتحي رياض	182 -147
سؤالُ الهُويَّة في شعر لسان الدين بن الخطيب(ت776هـ) بشار نديم أحمد الباججي	216 -183
تنوّع الإيقاع الزمني في قصص يحيى الطاهر عبد الله القصيرة "ثلاث شجرات كبيرة تثمر برتقالاً" و"الدف والصندوق" أنموذجاً هيثم أحمد حسين المعماري	254 -217
استراتيجية التلقي في قصيدة ترانيم قلبي الصغير للشاعر عمر السرّاي ريم محمد طيب	270 -255
سورة العنكبوت دراسة أسلوبية سلوى بكر حسين	310 -271
تجليات السخرية في الأعمال السياسية لنزار قباني -العنوان أنموذجاً- وسن عبد الغني مال الله المختار	338 -311
أثر التأويل النحوي في توجيه المعنى والإعراب في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت377 هـ) وسام يعقوب هلال	380 -339
دلالات الماء في شعر جميل بثينة جمانة محمد نايف الدليمي	407 -381
مناهـج تحقيق النصـوص دراسة مقارنة بين كتابي رمضان عبد التواب وصلاح الدين المُنجّد رعـد ريثم حسين الحسـيني	438 -408
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
موقف الحزب الشيوعي التونسي من التجربة الاشتراكية الدستورية 1964-1970 سعد توفيق عزيز البزاز.	458 -439
اعادة رسم الخارطة الادارية للولايات العراقية ولاية بغداد 1869-1872 انموذجاً	503 -459

لمى عبدالعزيز مصطفى	
منهجية السمهودي (ت911هـ/1505م) في تدوين السيرة النبوية في كتابه وفاء الوفا بأَخبار دار المصطفى (ﷺ) سالمة محمود محمد عبد القادر	504- 541
دور الخلفاء العباسيين في تحصين المدن الثغرية مع الدولة البيزنطية في العصر العباسي الأَوَّل (132-232هـ/750-847م) صفوان طه حسن الناصر فراس يوسف إبراهيم	542- 568
العلاقة بين الاقباط البشمور والولاة العباسيين في مصر (132-227هـ / 750م-831م) عمار حسون عبو العكيدي	569-595
موانئ ساحل بلاد الشام واهميتها الاقتصادية خلال فترة الحروب الصليبية في ضوء كتابات الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين والمصادر الصليبية قيس فتحي احمد	596- 632
وظيفة التدريس في مدارس دمشق خلال العصرين الايوبي والمملوكي رياض سالم عواد	633- 664
الموقف الدولي من السيطرة المصريَّة على بلاد الشام 1813-1840م شفيع محمد محمود	665- 698
بحوث الجغرافيا	
مــؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة وأثرها في قوة العراق 2017 دراسة في الجغرافية السياسية نشوان محمود جاسم الزيدي وحسين علي عران الجبوري	699- 718
الحركة المكانية القسرية الوافدة إلى مدينة قره قوش للمدة 2003 – 2012م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وسام عبد الله حسين , بدر عبد الرحيم محمود	719- 743
بحوث علم الاجتماع	
السلوك العاطفي بين الزوجين بحث ميداني في مدينة الموصل ابتهال عبد الجواد كاظم	744- 774
ثقافة التعايش المشترك في المحلة العراقية دراسة تحليلية للتثاقف المجتمعي بين الحاضر والمستقبل قصي رياض كنعان	775- 792
مشكلات التعليم في المدارس الابتدائية الحكومية (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل) ريم عبدالوهاب إسماعيل	793-819
زواج القاصرات- دراسة ميدانية في مدينة الموصل نسمة محمود سالم	820- 847
بحوث الشريعة الإسلامية أصول الدين	
حديث الإتقان رواية ودراية عبد الله محمد مشبب الغرازيّ	848- 887
تفسير الصحابي للحديث وحجيته عند الأُصوليين محمود شاكر مجيد	888- 913
اختيارات الإمام الشيرازي في دلالة عدد المأمور به في كتابه اللمع عبدالجبار محمد أحمد	914- 932
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس التربوي	
تدريس مادة الاحياء باستراتيجية الرؤوس المرقمة وأثرها في تنمية التفكير العلمي لدى طالبات الصف الخامس الاحيائي عبدالله محمد الرحو	933- 980
بحوث الفلسفة	
التناص في فلسفة نيتشه مفاهيم ونصوص مختارة هجران عبد الإله احمد	981- 1012
بحوث المعلومات والمكتبات	

مدى المام هيئة التدريس في الجامعة التقنية الشمالية للوصول الحر للمعلومات (open access) خالد نوري عبد الله وأمثال شهاب احمد وفادية عبد الرحمن خالد	1029 -1013

CC BY

اعادة رسم الخارطة الادارية للولايات العراقية

ولاية بغداد 1869-1872 انموذجاً

لمى عبدالعزيز مصطفى*

تأريخ التقديم: 2020/6/25 تأريخ القبول: 2020/7/25

المستخلص:

تعد ولاية مدحت باشا لبغداد (1869-1872م) نقطة تحول في تاريخ هذه الولاية نظراً لجسامة المهمات التي كلف بتنفيذها والتي يأتي في مقدمتها تطبيق القوانين الاصلاحية التي أصدرتها الدولة العثمانية خلال المدة (1858-1869م) حيث يركز هذا البحث على قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام 1864م والذي تأخر تطبيقه في الولايات العراقية حتى تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. في إطار جهود الدولة العثمانية لتوطيد السلطة المركزية على ولاياتها وفي محاولة لإجبار العشائر العراقية على الاستقرار وممارسة الزراعة تم استحداث عدد من السناجق والاقضية والنواحي نذكر منها سناجق المنتفك والدليم والاحساء... والتي سيتم التركيز في ثنايا البحث على اسباب استحداثها وانعكاساتها على الواقع السياسي للولايات العراقية. ورغم جهود مدحت باشا في مجال تطبيق التشكيلات الادارية الجديدة إلا أن هذه الجهود سرعان ما تعثرت بعد عزل هذا الوالي عام 1872م.

الكلمات المفتاحية : قانون الولايات ، السناجق ، التشكيلات الادارية

تمهيد:

لم يكن دخول العراق تحت السيطرة العثمانية وليد معركة واحدة كما هو الحال في باقي الولايات العربية كمصر وبلاد الشام. فعلى سبيل المثال دخلت المنطقة الشمالية

* أستاذ مساعد / قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

والجزيرة الفراتية عام 1516م تحت السيطرة العثمانية في اعقاب معركة قرة غين ددة[1]. تلاها دخول بغداد تحت السيطرة العثمانية عام 1534م، ثم البصرة عام 1546م[2].

أدخل السلطان سليمان القانوني إلى العراق (1520-1566م) النظام الاقطاعي الذي كان سائداً في ارجاء الدولة العثمانية إلا أن ابرز الانجازات التي حققها هذا السلطان وتحديداً في الجانب الاداري إذ قسم العراق إلى أربعة وحدات ادارية عرفت بالايالات[3]. كان أولها بغداد التي ظهرت كايالة مستقلة عام 1535م والبصرة عام 1538م وايالة الموصل عام 1539م وايالة شهرزور عام 1554م. وكما قسمت كل ايالة من هذه الايالات إلى عدد من السناجق ثم إلى وحدات ادارية أصغر هي الاقضية لتقسم الاخيرة إلى نواحي أو قرى صغيرة[4].اتسمت التقسيمات الإدارية للولايات العراقية خلال مدة السيطرة العثمانية بعدم الثبات لأسباب عدة يأتي في مقدمتها قوة الوالي وهيمنته على شؤون الولاية فضلاً عن سببٍ ثاني ارتبط بالصراع العثماني-الفارسي فعلى أثر الحروب التي

---

(1) للإستزادة حول هذه المعركة يراجع: نيقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، ترجمة: يوسف عطا الله، ط1، (بيروت، 1988م)، ص 85؛ علي شاكر علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 1992م)، ص 52، ص 70؛ جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول 1512-1520م، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2004م)، ص 160، ص 162.

(2) للتفاصيل يراجع: نظمي زادة مرتضى أفندي، كلشن خلفا، ترجمة: موسى كاظم نورس، (النجف، 1971)، ص 199؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط6، (بغداد، 1985)، ص 54-47؛ طارق نافع الحمداني، "إمارة آل مغامس العربية في البصرة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر"، المجلة العربية للعلوم الانسانية، المجلد 7، العدد 27، 1987، ص 12.

(3) الايالة اكبر وحدة ادارية في الدولة العثمانية وبقيت هذه التسمية حتى صدور قانون الولايات عام 1864 اصبحت الايالات تعرف بالولايات.

Roderic, H., Davison, Reform in the Ottoman empire 1656-1856, (New Jersey, 1963), P. 146.

(4) علي، المصدر السابق، ص84، ص115.

خاضتها هاتين القوتين وما يعقبها من تسويات ومعاهدات وما يرافق ذلك من أنتقال اراضي وقلاع –أراضي عراقية– من الجانب العثماني وتلحق بالجانب الفارسي، وكمثال على ذلك تنازل الجانب العثماني وبموجب معاهدة زهاب عام 1639م عن عدد من القلاع شرق مندلي ودرنه ودرتنك ومنطقة مهربان التي هي بالأصل تابعة لولاية شهرزور مما عُد تفريطاً رسمياً بهذه المناطق[1].

يُضاف إلى ذلك السبب سبب أخر وهو الثورات العشائرية التي كانت السمة الغالبة على تاريخ العراق السياسي خلال مدة السيطرة العثمانية والتي قادت في النهاية إلى السيطرة على مناطق عدة محصورة بين بغداد والبصرة مما دفع السلطات العثمانية في النهاية إلى الغاء بعض السناجق من الناحية الادارية والتي سيأتي ذكر امثلة عنها لاحقاً.

دخلت التقسيمات الإدارية للولايات العراقية مرحلة جديدة بعد قرار السلطان محمود الثاني(1808_1839) [2] تصفية الإمارات المحلية في عددٍ من الولايات العراقية كالمماليك عام 1831م[3] والجليليين عام 1834م[4] والامارة السورانية عام 1836م[1]، والإمارة البهدينانية

(1) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين العهد العثماني الثاني من عام 1049 هـ (1639م) إلى عام 1163هـ (1750م)، م5، (بيروت، 2007)، ص 340؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في ايران 907-1148هـ/1501-1736م، دار النفائس، (بيروت، 2009)، ص 219.

(2) للمزيد يراجع: محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني 1808-1839 (القاهرة، 1978).

(3) المماليك: استقلوا بولاية بغداد عام 1749م أمتاز عهدهم بشدة التنافس والتنازع على الحكم برز منهم بعض الشخصيات نذكر منهم سليمان باشا الكبير (1780-1802م)، وفي عام 1831م وجه السلطان محمود الثاني حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى علي رضا اللاز الذي تمكن من القضاء على داؤد باشا (1816-1831م) أخر الحكام المماليك. أحمد الصوفي، المماليك في العراق، (الموصل، 1952).

(4) الجليليون: تعود اصولهم إلى ديار بكر استقلوا بحكم ولاية الموصل خلال المدة (1726-1834م)، كان للموصل شخصية واضحة المعالم سياسياً واقتصاديا وعمرانياً كانت نهاية الجليليين عام 1834م،

عام 1841م[2]، والإمارة البابانية عام 1850م[3]، حيث أصبح العراق يتألف من ايالتين رئيستين بغداد والموصل عام 1835[4].

ومما زاد في ارباك الوضع الاداري للأيالات العراقية عدم اتفاق المصادر التاريخية حول اعداد السناجق التابعة لكل ايالة وما ينطبق على اعداد الايالات والسناجق يسري على اعداد الاقضية والنواحي التابعة لكل ايالة من الايالات الاربع.

استتبع تقسيم العراق إلى ايالات، سناجق، اقضية، نواحي ايجاد هيئة للحكم والادارة في كل ايالة فكان الوالي على رأس الجهاز الاداري وعليه تقع مهام عديدة منها حفظ الأمن والنظام داخل الايالة وحماية ارواح الناس وممتلكاتهم كما القي على عاتق ولاة البصرة وبغداد مشكلة اخضاع العشائر، وارسال الاموال المفروضة على الايالة إلى العاصمة استانبول سنوياً ومن ضمن هذه المهام التي كلف بها ولاة بغداد وشهرزور

للتفاصيل يراجع: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي (726-1834)، مطبعة الأداب، (النجف الأشرف، 1975).

(1) الإمارة السورانية: يرقى تاريخ هذه الإمارة إلى القرن الثاني عشر الميلادي في منطقة راوندوز. بلغت أوج ازدهارها في عهد أميرها محمد ميركور كانت نهاية الامارة عام 1836م عندما وجه السلطان محمود الثاني حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى والي سيواس رشيد باشا. كاميران عبد الصمد الدوسكي ، كوردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (بيروت، 2006)، ص 10 3-109.

(2) الإمارة البهدينانية: تأسست في القرن الثالث عشر في العمادية وبجهود من بهاء الدين بن شمس الدين بن شجاع، كانت حدود هذه الإمارة تخضع للتغيير تبعاً للظروف السياسية والعسكرية المحيطة بها. محفوظ العباسي، إمارة بهدينان العباسية، (الموصل، 1969م)، ص 100.

(3) الإمارة البابانية: يرقى تأسيس هذه الأمارة إلى القرن السادس عشر وبجهود من الإمير بير بوداق الذي لقب بـ(به به، بابا) والذي أشتق منه لقب بابان، لازم الصراع العائلي تاريخ هذه الإمارة وكان أحد أسباب سقوطها. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، 1968)، ص112-120.

(4) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث 245، دفتر مهمة 25، تاريخ الوثيقة أوائل شوال عام 1258ه/1835م، ص 4.

ارسال تقارير مستمرة إلى الباب العالي بشأن الأوضاع في بلاد فارس، وكلف الولاة أيضاً بإرسال القوات العسكرية للمساهمة في حروب الدولة كلما طلب منهم ذلك[1].

المبحث الاول

الاصلاحات العثمانية 1839–1869م وانعكاساتها على الولايات العراقية

اعتلى عرش الدولة العثمانية السلطان محمود الثاني–وكما سبقت الاشارة اليه– كان في مقدمة أهدافه استعادة السلطة المركزية على عدد من الولايات العربية ومنها العراق. حيث تم القضاء على المماليك في بغداد والجليليين في الموصل والامارة السورانية وعدد اخر من الإمارات المحلية، ولم تقف الاصلاحات الادارية لهذا السلطان عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى قيامه بتدريب الموظفين وتعليمهم وفق الاساليب الادارية الحديثة مع اتقانهم للغات الاوربية واصلاحات اخرى في المجال الاداري[2].

باستثناء القضاء على الامارات المحلية لم تكن حصة الولايات العراقية إلا الشيء اليسير من الاصلاحات الادارية إذ عرفت أحياء بغداد عام 1835م تطبيق ما عرف بنظام المختارين ويقوم هذا النظام على انتخاب عدد من المختارين لكل محلة (مختار اول ومختار ثان)، أما عن المهام التي اسندت إلى هؤلاء المختارين فتمثلت بالاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية لكل محلة مثبت فيها كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية من ملكية للعقارات وعقود الزواج والطلاق[3].

خطت الجهود الاصلاحية وعلى مستوى الدولة العثمانية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر مرحلة مهمة عندما أصدر السلطان عبد المجيد (1839–1861م) المرسومين الاصلاحيين خط كلخانة 1839م وشريف همايون 1856م اعقبها اصدار عدد من القوانين خلال المدة 1858–1869م تم تخصيصها للزراعة، المحاكم، القانون

---

(1) خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني 1048–1164هـ/ 1638–1750م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1975)، ص 99.

(2) للمزيد يراجع: البحراوي، المصدر السابق، ص 93–99.

(3) جرى تطبيق هذا النظام في العاصمة العثمانية استانبول عام 1829م. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1991)، ص 64.

التجاري، البلديات، المطبوعات، الكمارك، الاوقاف قانون الولايات 1864م، قانون المعارف 1869م[1].

أما بالنسبة إلى تطبيقات هذه القوانين على الولايات العراقية فلم تطبق إلا بشكل جزئي بسبب حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي شهدها العراق. ولم تأخذ هذه القوانين الاصلاحية طريقها إلى التطبيق العملي إلا في عهد والي بغداد مدحت باشا 1869-1872[2].

وهنا لابد من اعطاء بعض الملاحظات حول الواقع الاداري للايالات العثمانية خلال المدة (1831-1869م):

1. لم تستند التقسيمات الادارية-والتي جرى التطرق اليها-في الايالات العراقية إلى أسس فنية وثابتة ولم تأخذ بنظر الاعتبار المساحة الجغرافية لكل أيالة والوحدات الادارية التابعة

(1) حول نصوص هذه القوانين يراجع: الدستور: ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل افندي الخوري، المجلد الاول، المطبعة الادبية، (بيروت، 1301هـ)، ص 130، ص 149؛ المصدر نفسه، المجلد 2، ص 19، 34، 44، 124، 381، 421.

(2) مدحت باشا: ولد عام 1822 باستانبول تلقى دراسته الاولية على يد عدد من علماء الدين لينخرط في سلك الوظائف الحكومية . عين عام1861 والياً على نيس، استدعي من قبل الصدر الاعظم فؤاد باشا للمشاركة في صياغة قانون الولايات عام 1864م، اختير والياً على ولاية الطونة حيث كان من ضمن اعماله وضع قانون للولايات موضع التنفيذ، في عام 1868م تولى رئاسة مجلس شورى الدولة والذي كان مكلفاً بتشريع القوانين والانظمة وتدقيق الاتفاقيات الدولية والمعاهدات. وبسبب خلافه مع الصدر الاعظم علي باشا اضطر إلى تقديم استقالته، ليعين والياً على بغداد للفترة (1869-1872م)، اصبح صدراً أعظم في عام 1872م تقلد ولاية سوريا، ازمير، ادين بتدبير محاولة لاغتيال السلطان عبد العزيز (1861-1876م) اودع على اثرها في السجن حتى وفاته عام 1884م. لونكريك، المصدر السابق، ص 358-360؛ جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876-1909م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1975)، ص 40؛ نسيبة عبد العزيز عبدالله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل 1879-1908، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2002)، ص 17.

لها[1]، ومن ثم نجد التأرجح وعدم الثبات في شكل الوحدة الادارية وتحديداً في التي الموصل والبصرة وكثيراً ما ارتبط هذا التغيير بقوة وكفاءة ولاة هذه الوحدات الادارية[2].

2. لم يكن اختيار الباب العالي لولاة الايالات العراقية وفق أسس ثابتة مع الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة هذا الوالي أو ذاك أو خبرته الادارية فعلى سبيل المثال تقلد منصب باشوية بغداد خلال المدة (1831–1842م) احدى الشخصيات التركية ويدعى علي رضا اللاز[3] ولم يكن اختيار الباب العالي لهذه الشخصية لكفاءته الادارية والذي وصفته المصادر بأنه "كان حاكماً فاشلاً" منح منصب باشوية بغداد بسبب جهوده في الحملة العسكرية للقضاء على المماليك في بغداد عام 1830[4]. مع ذلك برزت بعض الشخصيات الادارية والتي كانت لها انجازاتها على الصعيد السياسي والاداري والعسكري نذكر منهم والي الموصل محمد اينجة بيرقدار (1835–1843م) ووالي بغداد محمد نجيب باشا (1842–1849م)[5]

(1) ضياء الدين الحيدري، الادارة والاداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، 1963م)، ص 49.

(2) البرت.م متشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، 1985)، ص 21.

(3) ينحدر من قبيلة اللاز من طرابزون على البحر الاسود، تقلد عدد من المناصب الادارية منها ولاية حلب ثم دياربكر فبغداد وشهرزور. بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ 1814–1914، ترجمة: اكرم فاضل، (بغداد، 1968)، ص 92.

(4) لونكريك، المصدر السابق، ص 339.

(5) محمد نجيب باشا: ولد عام 1820م درس العلوم العسكرية في الاستانة، كان من المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني، تولى إدارة ولاية بغداد بعد نقل واليها علي رضا باشا اللاز، في عام 1843م قام بحصار مدينة كربلاء نتيجة إمتناع أهاليها عن دفع الضرائب، العزاوي، المصدر السابق، المجلد3، ص 79–80.

ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (1853-1857م) [1] ومحمد نامق باشا (1851-1853م) و(1861-1868م) [2].

3. كانت رواتب الموظفين والاداريين وتحديداً الولاة والمتصرفين تعطى بالالتزام فعلى سبيل المثال كان التزام والي بغداد محمد نجيب باشا "خمسون الف كيس"[3] مما يعني انه عليه ان يقوم بجباية هذا المبلغ وان يستولي على ما يزيد عن هذا المبلغ، وكثير ما كان الولاة يلجاؤن إلى القسوة والتعسف في جباية الضرائب لدفع مستحقاتهم المالية للخزينة العثمانية وتأمين بقائهم في منصبهم ورغم تأكيد خط كلخانة على الغاء نظام الالتزام هذا كونه من "آلات الخراب"[4] وان يلتزم باشوات الايالات ومتصرفوا سناجقها برواتب محددة[5] إلا أن هذا الاجراء تأخر تطبيقه حتى خمسينات القرن التاسع عشر[6].

- قانون الولايات عام 1864م:

عد اصدار هذا القانون نقطة تحول في تاريخ التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية بشكل عام والعراق بشكل خاص، والذي اقتبس كثيراً من مواده من القانون

---

(1) محمد رشيد باشا الكوزلكي: ولد عام 1808م في ولاية كرجستان (جورجيا حالياً)، عرف بأنه ذو ثقافة عالية ودراية إدارية، تدرج في المناصب العسكرية، خلال ولايته لبغداد أتخذ الخطوات الأولى لتأسيس اول شركة ملاحية عثمانية في العراق.

Hibib chiha, Laprovince de Bagdad Le caire, 1908. P.54.

(2) محمد نامق باشا: ولد عام 1804م، تقلد إدارة ولاية بغداد مرتين، اتسمت سياسته بالشدة والصرامة تجاه تمردات عشائر الفرات الأوسط كما نظم الإدارة المالية لولاية بغداد، كان له عدد من المشاريع الإصلاحية في الولاية توفي عام 1892م. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، من سنة 1381 إلى سنة 1872، (بيروت، 2005)، ص205-208.

(3) يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الأول، (بغداد، 1948)، ص 80.

(4) لونكريك، المصدر السابق، ص 339.

(5) نوار، المصدر السابق، ص 45.

(6) سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الأخيرة، (بغداد، 1954)، ص 105.

الفرنسي إذ جرى تقسيم ايالات الدولة العثمانية إلى وحدات ادارية (ولايات) بلغ مجموعها (27) ولاية[1].

بموجب هذا القانون جرى تقسيم الولاية وفق تسلسل هرمي يقف على رأسه الوالي والذي يجري تعيينه بفرمان سلطاني لتُقسم هذه الولايات إلى وحدات ادارية اصغر (سناجق) يديرها (متصرف) والتي تقسم بدورها إلى وحدات اصغر (اقضية) يتولى ادارتها (قائممقام) ويتفرع من القضاء مجموعة من النواحي والقرى أنيط بإدارة الاخيرة (مختار) أو (مختاران) حسب عدد سكان كل قرية. كما حدد القانون المذكور صلاحيات وواجبات كل رئيس من رؤساء الوحدات الادارية التابعة للولاية. ومن ضمن مواد القانون المذكور كيفية تشكيل المجالس الادارية في الوحدات الادارية التي تتألف منها الولاية وشروط انتخابها[2].

أما بالنسبة الى الولايات العراقية فتأخر تطبيق هذا القانون حتى تعيين مدحت باشا والياً على بغداد 1869م لأسباب عدة تقف في مقدمتها افتقار الولايات العراقية إلى ادارة كفوءة وجريئة لتنفيذ القانون ولم تتوفر هذه القيادة إلا بعد تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. أما السبب الثاني فيعود إلى فشل الدولة العثمانية في انتهاج سياسة ادارية واضحة تجاه العشائر (عربية وكردية)، وتحديداً فيما يتعلق بمشاكل الاراضي فجاء الحل في وضع مدحت باشا قانوني الاراضي والطابو موضع التطبيق-رغم ما رافق تطبيق هذين القانونين من سلبيات-[3] وفي عام 1871م صدر نظام ادارة الولايات العمومية والذي استقى مبادئه من قانون الولايات لسنة 1864م والذي جاء في مادته الأولى "تقسم الولايات إلى الوية والالوية إلى قضاءات (أقضية) والقضاءات إلى نواحي والنواحي إلى

(1) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, (London, 1967), pp. 381-382.

(2) الدستور: المصدر السابق، م1، ص 382-396.

(3) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الدولة العثمانية تجاه عشائر العراق: محمد احمد محمود، احوال العشائر العراقية والعربية وعلاقتها بالحكومة 1872-1918، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1988).

قرى، ووالي الولاية هو رئيس الادارة العمومية ومرجعها"[1]. وفي عام 1913م صدر قانون الولايات[2].

المبحث الثاني

الواقع الاداري للولايات العراقية 1869-1872م

- **مدحت باشا والياً على بغداد 1869-1872م:**

تعد ولاية مدحت باشا لبغداد وباعتراف عدد من المصادر نقطة تحول في تاريخها العثماني فقد وصف بأنه "اعظم وال ارسل إلى بغداد"[3]، وانه "مصلح العراق" نظراً لضخامة المشروع الاصلاحي الذي بدأ بتنفيذه منذ اليوم الاول لتوليه شؤون الولاية[4].

وضع مدحت باشا برنامجاً لسياسته الادارية والذي ارتكز على ضرورة النهوض بالواقع الاقتصادي وتطبيق القوانين العثمانية بما يخدم العراق، مؤكداً في كلمته التي القاها في مقر الحكومة على "دور العراقيين في تحقيق هذا التطور من خلال تعاونهم مع السلطة..." وفي هذا المجال يذكر مدحت باشا في مذكراته "ان هو نفسه قد اظهر ميله إلى هذه الولاية فوجهت اليه وظيفة والي العراق مع نظارة الفيلق السادس"[5] مما يعني الجمع بين السلطتين الادارية والعسكرية.

أما سلطاته فقد حددت على الشكل الآتي:

1. تنفيذ جميع أمور الدولة وتنفيذ قوانينها.
2. الاشراف على دوائر الولاية المدنية والمالية والامنية.
3. اضطلاعه بمسؤولية رئاسة مجلس إدارة الولاية.
4. الاشراف على توزيع قوات الضبطية على الالوية والاقضية.

---

(1) الدستور، المصدر السابق، المجلد 1، ص 625.

(2) يراجع نص القانون في: جريدة الزوراء، العدد 2408، 26 جمادي الأول 1331هـ.

(3) نقلاً عن: النجار، المصدر السابق، ص 150.

(4) نوار، المصدر السابق، ص 353.

(5) نقلاً عن: عبد العظيم نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918، دراسة تاريخية وثائقية، المكتبة الحيدرية، (بغداد، د.ت)، ص 106-107.

5. تنفيذ الاحكام الصادرة من ديوان التمييز بحق الجناة والمخالفين.
6. مراقبة اعمال المتصرفين والقائممقامين ورؤساء الدوائر الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لعزل من ثبت تقصيره في اداء الواجب.
7. الاشراف على عمليات تحصيل الاموال الحكومية.
8. العمل على رفع مستوى التعليم والاشغال العامة والتجارة والزراعة والصناعة والصحة.
9. التقيد بميزانية الولاية.
10. له الحق في الظروف الاستثنائية القيام بأمور دون الرجوع إلى الباب العالي على ان يخطر بها الباب العالي فوراً[1].

شكل اعادة تنظيم الادارة الحكومية والذي سيشكل المحور الرئيس لهذا البحث واحداً من اهم واخطر المهمات التي كُلف مدحت باشا بتنفيذها وعلى وجه الخصوص وضع قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام 1864م موضع التنفيذ. اذ قسم الولاية إلى سناجق والسناجق بدورها قسمت إلى أقضية والاقضية إلى نواحي وفق الأسس التي نص عليها قانون الولايات، وقد استمر العمل بها حتى نهاية العهد العثماني. كما حرص مدحت باشا على اختيار موظفي كل وحدة ادارية من هذه الوحدات مركزاً على ضرورة منح جميع الموظفين رواتبهم في مواعيدها المقررة وان لا يجري اختيار اولئك الموظفين على أساس المحسوبية[2].

كانت أولى الخطوات في المجال الاداري دمج ولايات العراق الثلاث في ولاية واحدة هي بغداد[3] والتي جرى تقسيمها إلى عشرة سناجق وثمانية واربعون قضاء

(1) الدستور، المصدر السابق، م1، ص 382-385.

(2) سليمان البستاني، عبرة وذكرة أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق: خالد زيادة، (بيروت، 1978)، ص 66.

(3) سالنامة دولت علية عثمانية، عام 1286هـ/1869م، دفعة 24، استانبول، دار الطباعة العامة، ص 140-141. وينفرد د.جميل موسى النجار في مؤلفه الموسوم "الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1872 بهذا الرأي مستنداً في دعم رأيه هذا على عدد من المصادر الرئيسة من سالنامات عثمانية وجرائد خاصة بتلك الحقبة وتحديداً جريدة الزوراء". النجار، المصدر السابق، ص 119. واما باقي المصادر فالإرباك واضح في رسم الخارطة

وثمانية وخمسون ناحية وبموجب هذا التقسيم اصبحت كل من الموصل والبصرة سنجقين تابعين لولاية بغداد ليستمر العمل بهذا التقسيم الاداري الجديد حتى عام 1875م عندما نهضت البصرة كولاية مستقلة، أما ولاية الموصل فتأخر ذلك حتى عام 1879م[1]، وعلى ضوء ذلك اصبحت التقسيمات الادارية الجديدة في العراق على الشكل الآتي:

ولاية بغداد:

بعد أيام قليلة من وصول مدحت باشا إلى مركز الولاية بغداد كانت اولى المهمات المكلف بتنفيذها وضع قانون الولايات موضع التنفيذ كانت الخطوة الاولى-كما سبقت الاشارة اليها- تقسيم العراق إلى ولاية واحدة وهي بغداد والتي قسمت بدورها إلى عشرة سناجق ثم إضيفت إلى هذه السناجق العشرة سنجق جديد هو سنجق الإحساء في أعقاب نجاح حملة مدحت باشا على الاحساء عام 1871م كما جرى تقسيم كل سنجق من هذه السناجق إلى عدد من الاقضية[2] والنواحي[1] وفي هذا المجال صنفت بعض المدن في

الادارية للولايات العراقية لهذه الحقبة. فبعض المصادر تطرح فكرة تقسيم العراق إلى ولايتين رئيسيتين هما بغداد والموصل. لمزيد من التفاصيل يراجع: نوار المصدر السابق، ص 357-358؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (1500-1918)، (دمشق، 1960)، ص 206؛ محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا 1286-1289هـ/1869-1872م، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، (بغداد، د.ت)، ص 103-104. بل ان مصادر اخرى ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما ذكرت بان العراق كان مقسماً إلى ثلاث ولايات رئيسة. علي شاكر علي، "التشكيلات الإدارية العثمانية 1516-1918" موسوعة الموصل الحضارية، المجلد4، (الموصل، 1992)، ص 68. وترجح الباحثة الرأي الأول لأسباب عدة أولها اعتماد المؤلف في الحصول على المادة التاريخية على عدد من المصادر الأصلية والمعاصرة للمدة موضوع البحث والنقطة الثانية ان ولاية البصرة لم تظهر كولاية مستقلة حتى عام 1875م والموصل 1879م-كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً-.

(1) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق 1920-1939، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 2005)، ص 2. ومن الجدير بالذكر ان هذه التقسيمات طرأ عليها بعض التغيير بعد وقت قصير من إستحداثها والتي سيتم التطرق إليها في ثنايا البحث.

(2) كانت هناك عدد من الأسس تم على ضوئها تصنيف الوحدات الإدارية إلى أقضية ونواحي لعل ابرزها مساحة الوحدة الإدارية وموقعها الجغرافي وكثافة سكانها وعلى ضوء ذلك حُددت رواتب قائممقامي الاقضية ومدراء النواحي ووفق الجدول الاتي:

1. القضاء (درجة اولى): 2500 قرشاً سنوياً.

عهد مدحت باشا كأقضية فيما صنفت مدن اخرى كنواحي والتي توزعت وفــق الجــدول التالي:

جدول رقم (1)

1- سنجق بغداد (المركز): الاقضية والنواحي التابعة لسنجق بغداد 1869-1872م[2]

القضاء	الناحية
خراسان (ديالى)[3]	شهربان (المقدادية)، بعقوبة
خانقين	بنكدرة، قزلباط (السعدية)
مندلي[4]	–
كوت العمارة	بدرة
الكاظمية	–
الدليم[5]	الرمادي، هيت، الصقلاوية، كبيسة
سامراء	تكريت[6]، الدجيل

2. القضاء (درجة ثانية): 1750 قرش.

3. القضاء (درجة ثالثة): 1250 قرش.

(1) أما بالنسبة لمدراء النواحي فحددت رواتبهم على الشكل التالي:

1. مدير ناحية (درجة اولى): 750 قرش.

2. الدرجة الثانية: 500 قرش.

3. الدرجة الثالثة: 450 قرش.

الدستور، المصدر السابق، ح1، ص 408-409.

(2) نوار، المصدر السابق، ص 357؛ النجار، المصدر السابق، ص 133- 134.

(3) تقع على ضفاف نهر خراسان (أحد فروع نهر ديالى)، في عهد المغول حملت مصطلحاً ادارياً عرف بـــ (الاعمال الشرقية)، نظراً لموقعها الاستراتيجي على طريق القوافل المتجهة إلى ايران فقــد كانــت مسرحاً لعدد من المعارك الطاحنة بين الجانبين العثماني والفارسي. نصار، المصدر السابق، ص 204.

(4) صنفت على انها قضاء من الدرجة الثانية. المصدر نفسه، ص 206.

(5) سيأتي الحديث عن سنجق الدليم لاحقاً.

(6) تأتي اهمية تكريت في الستراتيجية العثمانية عندما اتخذها العثمانيون مركــز لمراقبــة الامــدادات العثمانية على الطريق النهري بين الموصل وبغداد. ولهذا تعرضت تكريت لأكثر من هجوم صفوي فــي محاولة من الاخير لمنع وصول الامدادات العثمانية، من جانب آخر اختلفت المصادر في تصنف تكريــت

العزيزية	–
الخالص	دلي عباس
عانه[1]	القائم، حديثة، جبه الوس

وقدر تعلق الأمر بالجدول أعلاه وفيما يخص التقسيمات الإدارية التي تم استحداثها في هذه الحقبةلابد من ذكر مسألة مهمة إلا وهي أن التفاوت في الدرجة الإدارية للأقضية والنواحي قد جرى تبعاً لأهمية الوحدة الإدارية المستحدثة ولإعتبارات عدة نذكر أمثلة:

1) الموقع الاستراتيجي: حظي قضاء كوت العمارة[2]، باهتمام من والي بغداد مدحت باشا نظراً لموقعه الستراتيجي بالنسبة للشركة الملاحية "شركة عمان العثماني"[3]، والتي شغلت حيزاً من اهتمام والي بغداد مدحت باشا فالمعروف أن هذا القضاء يقع في منتصف المسافة بين بغداد والبصرة وتحديداً في موضع تفرع نهر الغراف من نهر دجلة. وعلى هذا الأساس شُيدت في كوت العمارة إحدى المحطات الرئيسية لإستراحة السفن التابعة

اداريا، ففي الوقت الذي تذكر فيه أحد المصادر ان تكريت كانت الناحية الوحيدة لقضاء سامراء. طارق نافع الحمداني، "تكريت في العهد العثماني شيء من احوالها الاجتماعية"،

News<almadasupplements.com

صنفت مصادر اخرى تكريت على انها قرية تتبع اداريا قضاء سامراء. علاء طه ياسين النعيمي، "مدينة سامراء في العهد العثماني حتى عام 1917"، مجلة سرَّ من رأى، المجلد 10، العدد 36، شباط 2014، 128.

(1) عانه: مع اقرار التقسيمات الادارية في عهد مدحت باشا عدت عانه قضاء من الدرجة الثانية تنضوي تحت لوائه ثلاثة نواحي (القائم ناحية من الدرجة الثانية، جبه الوس وحديثة نواحي من الدرجة الثالثة). نصار، المصدر السابق، ص 210.

(2) اختلفت المصادر حول تحديد تاريخ ثابت لإنشاء هذه المدينة إلا أن أقرب الآراء للصحة ما ذكره د.عادل البكري في مؤلفه تاريخ الكوت ان انشاء هذه المدينة كان بأمر من والي بغداد المملوكي سليمان باشا الكبير لتكون مركزاً ادارياً تدار منه شؤون عشائر المنطقة سميت بـ (كوت العمارة) من أجل تمييزها عن مدن عديدة في العراق تعرف بـ (كوت الباشا وكوت الزين). عادل البكري، تاريخ الكوت، (بغداد، 1965)، ص 86-98.

(3) لمزيد من التفاصيل حول شركة عمان العثماني يراجع: سلمان، المصدر السابق، ص 119-122

لشركة عمان العثماني[1]. وينطبق الحال على تكريت التي رفعت درجتها الإدارية إلى ناحية نظراً لموقعها الستراتيجي على طريق الإمدادات العثمانية بين الموصل وبغداد.

2) تأمين سلامة القوافل التجارية: مع إقرار التقسيمات الإدارية الجديدة في عهد مدحت باشا عدت عانة (عنة) قضاء من الدرجة الثانية ويعود سبب تغيير درجتها الإدارية لوقوعها على طريق القوافل التجارية ورغبة من السلطات العثمانية في الاحتفاظ بقوات عثمانية لحماية القوافل[2].

3) الأهمية الدينية: أقتضت الأهمية الدينية لبعض الوحدات الإدارية رفع درجتها الإدارية من ناحية إلى قضاء وكمثال على ذلك قضائي الكاظمية[3] وسامراء[4].

2- سنجق شهرزور (كركوك):

اطلق على مدينة كركوك في المصادر العثمانية (شهرزور)، جرى عام 1776م دمج ايالة شهرزور والموصل في ايالة واحدة[5]. وفي عام 1805م برزت شهرزور كايالة مستقلة. وفي عام 1816م صدر فرمان سلطاني بتعيين داؤد باشا (1816-1831م) والياً

---

(1) بان راوي شلتاغ، "الواقع الاداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الاخير حتى بداية الحكم الوطني"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 1، 2009، ص 2.

(2) نصار، المصدر السابق، ص 210.

(3) امام الزخم الذي كانت تعيشه الكاظمية وقت الزيارة وامام بدائية وسائل النقل الموجودة أنشأ مدحت باشا خط تراموای بغداد- الكاظمية والذي عد في حينها "مفخرة العصر في المشرق العربي حينئذ" حيث استمر في العمل حتى اربعينيات القرن العشرين. الارشيف العثماني باستانبول، رقم البحث 2، نوع الوثيقة: اوراق يلديز، دفتر مهمة 263، رقم الوثيقة 23، رجب عام 1288هـ/1873م، ص 23؛ ريجارد كوك، بغداد مدينة السلام، نقله إلى العراق: مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج1، ط1، مطبعة شفيق، (بغداد، 1967)؛ جاسم محمد حسن العدول، "تاريخ شركة تراموای بغداد-الكاظمية"، مجلة التربية والعلوم (الموصل)، العدد 17، 1995، ص 167-173.

(4) عماد عبد السلام رؤوف، الأُسر الحاكمة ورجالات الإدارة والقضاء في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد، 1992)، ص 107.

(5) لونكريك، المصدر السابق، ص 219.

على (بغداد، البصرة، شهرزور)[1]. ثم الحق بهذا الفرمان فرمان آخر عام 1835م تضمن تعيين علي رضا باشا اللاز والياً على (بغداد، البصرة شهرزور)[2]. تم دمج بغداد وشهرزور في ايالة واحدة عام 1849م ضمت كل من (بغداد، البصرة، كركوك، كويسنجق، السليمانية)[3].

وفي عام 1850م قسم سنجق شهرزور إلى قسمين وصارت كركوك (لواء) والسليمانية (لواء) وارتبطت كركوك (شهرزور) بولاية بغداد. ولم يطرأ أية تغييرات على هذه التقسيمات الادارية حتى عام 1879م.

جدول رقم (2)

الاقضية والنواحي التابعة لسنجق شهرزور 1869-1872[4]

القضاء	الناحية	القرى
راوندوز	حرير، بيادوست (برادوست)، دير، حرير	
كوي سنجق (ركو يسنجق)	-	
رانية	-	
صلاحية (كفري حالياً)	-	
اربيل	-	

ومن الجدير بالإشارة أن هناك عدم اتفاق بين المصادر حول أعداد النواحي والقرى التابعة لهذا السنجق، لذلك أرتأت الباحثة عدم ذكرها وكما موضح في الجدول أعلاه.

(1) نقلاً عن: مهدي سعيد العباسي، كركوك اواخر العهد العثماني دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2005)، ص 42.

(2) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث 245، دفتر مهمة 251، تاريخ الوثيقة اوائل شوال 1251هـ/1835م، ص 4.

(3) سجى قحطان محمد علي، الادارة العثمانية في الموصل 1834-1879، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2002)، ص 52.

(4) مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية. ترجمة وتعليق: خليل علي مراد، (السليمانية، 2009)، ص 19.

3- سنجق السليمانية[1]:

ذكرنا فيما سبق ان سنجق السليمانية كان احدى السناجق التابعة اداريـاً لايالـة شهرزور والتي جرى اعادة تشكيلها عام 1849م، أما عن اسباب هـذا التغييـر الاداري فيعود إلى بعد المسافة بين سنجق السليمانية وراوندوز عن بغداد وما ينجم عن ذلك مـن صعوبة تأمين الأمن والنظام فيها، بالإضافة إلى رغبة الباب العالي فـي النهـوض بهـذه المنطقة[2].

بعد القضاء على الامارة البابانية – وكما سبقت الاشارة اليه- جرى الحاق ايالة شهرزور بايالة بغداد والذي أستمر حتـى عـام 1879م بعـد بـروز الموصـل كولايـة مستقلة[3]، ومع تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد وفي اطار تطبيـق قـانون الولايـات وفيما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجق السليمانية فإن التغييـر الاداري الوحيـد الذي حدث هو انزال درجة الاقضية إلى نواح وكنموذج علـى ذلـك سـروجك وقزلجـة وسورداش. كما جرى في هذه المدة تشكيل أقضية جديدة كعشائر الجـاف وشـهربازار. ويبدو ان هذه السياسة الادارية جاءت في اطار جهود مدحت باشا لتوطين العشائر تمهيداً لجباية الضرائب فيها بالإضافة إلى حرص الدولة على الحصول على ولاء عشـائر هـذا السنجق وتحديداً عشيرة الجاف خصوصاً وان مناطق سكناها علـى الحـدود العراقيـة- الفارسية وخشية الدولة العثمانية من تحول ولاء هذه العشائر إلى بلاد فارس[4]. اسـتمر سنجق السليمانية في تبعيته الادارية لولاية بغداد حتـى عـام 1879م.وضـم الاقضـية والنواحي المثبتة في الجدول ادناه.

---

(1) بنيت السليمانية عام 1784م وفي هذه السنة اصبحت مقراً للإمارة البابانية بدلاً مـن قلاجـولان. محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية وأنحاءها نقله إلى العربية وعلـق عليـه: محمـد جميـل بنـدي الروزبياني، (بغداد، 1951م)، ص 228.

(2) للتفاصيل يراجع: بيات، المصدر السابق، ص 358.

(3) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، الموصل وكركوك فـي الوثـائق العثمانيـة 1525-1919م، ترجمة: خليل علي مراد وعلي شاكر علي. ص 45.

(4) حسن، المصدر السابق، ص .186

جدول رقم (3)

الاقضية والنواحي التابعة لسنجق السليمانية بحسب التقسيم الإداري الجديد[1]

القضاء	الناحية
السليمانية (المركز)	سرجنار
بازيان[2]	قلعة سيوكه
كلعنبر	سروجك[3] قزلجة[4]
ميركه [5]	سورداش
قرة داغ[6]	سنكاو، كرم، زنكه
شهربازار	
عشائر الجاف	

2 –بان راوي شلتاغ الحميداوي، "التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الأخير 1869-1918م"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 8 ، العدد 3، 2009، ص 165.

(2) قضاء بازيان: يقع شمال غرب السليمانية، اختلفت المصادر حول أصل التسمية فالبعض يذكر انها مؤلفة ميركه من مقطعين (بان) وهو طائر الباز و(يان) وتعني عش وبالتالي فإنها تعني عش الباز. جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، ط2، (بغداد، 1986)، ص 43.

(3) سروجك، مؤلفة من مقطعين (سوري) وتعني القطيع و(جك) صاحب اي انها تعني صاحب القطيع. اشتهرت بقلعتها الشهيرة. بشير يوسف فرنسيس، موسوعة المدن والمواقع في العراق، ج2، ص 845:

http://www.books.google.iq

(4) أخذت التسمية من نوع من الاشجار الشوكية التي يكثر انتشارها في هذه المنطقة. بابان، المصدر السابق، ص 231.

(5) ميركه: وتعني المرج، المصدر نفسه، ص 278.

(6) قرة داغ: وتعني بالتركية الجبل الأسود كناية عن كثرة الأشجار. فرنسيس، المصدر السابق، ص 802-803.

4- سنجق الموصل:

وبموجب التقسيم الاداري الجديد تألف سنجق الموصل من ثلاثة أقضية، أما بالنسبة لأعداد النواحي فإن الصفة الغالبة ان اعداد النواحي كانت تزداد مع اضطراب الاوضاع السياسية لأية ولاية ضماناً لسيطرة الدولة إلا ان هذا العدد سرعان ما يتقلص بعد استقرار الاوضاع السياسية وعلى النحو التالي الموضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (4)

التقسيم الإداري الجديد لسنجق الموصل[1]

القضاء	النواحي	القرى
الموصل (المركز)	تلكيف، القوش[2] ،بعشيقة[3]	–
العمادية[4]	العمادية (المركز)	43
	داودية	135
	برواري بالا	61
	برواري زير	35
	ريكان	57
	نيروه	35
زاخو	السليفاني[1]	109

(1) محمد علي، المصدر السابق، ص 158.

(2) تلكيف: تعد من اكبر التوابع الادارية لقضاء الموصل ويطلق عليها احياناً تزكييف اي (تل الحجارة)، وكانت تلكيف وقفاً على جامع النبي جرجيس خلال العهد العثماني. رؤوف، الموصل في العهد، ص 23.

(3) بعشيقة: لفظة سريانية (بين عشيقا) وتعني الظالم أو الفاسد. أتخذت في اواخر القرن التاسع عشر مقراً لقسم من الجيش الهمايوني السادس. يوسف جرجيس جبو الطوني، "بلدان الموصل وتراجمها في قلائد الجمان لابن الشعار بالموصل، ت (654هـ/1256م) دراسة تاريخية"، مجلة دراسات موصلية، العدد 28، كانون الثاني 2012، ص 11.

(4) العمادية: تبعد عن الموصل 168 كم، اشار اليها ابن الاثير في كتابه الكامل في التاريخ عندما قال "كان يحكمها امراء من الاكراد في عهد السلطان سليمان (العثماني) في القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد استولى عليها محمد باشا امير راوندوز عام 1832م وبعد القضاء على الإمارة السورانية ألحقت إدارياً بولاية الموصل. نقلاً عن: فرنسيس، المصدر السابق، ص 722-726.

عقرة[2]	زيبار	–
تلعفر		
سنجار		

5- سنجق الدليم:

شكلت مدينة الرمادي احدى المحطات البرية على الطريق التجاري الذي يربط ولاية بغداد ببلاد الشام واهم محطاته (بغداد، الفلوجة، هيت، القائم). مع ذلك كانت القوافل التجارية السالكة لهذا الطريق تتعرض إلى مخاطر عدة لعل أبرزها هجمات العشائر ومنها الدليم[3] وآل ابو ريشة حيث اضطرت الدولة العثمانية على أثر تمرد العشيرة الأخيرة إلى منح آل ابو ريشة لقب (سنجق بك) اي امير اللواء وبموجب الاتفاق المعقود بين احمد ابي ريشة والحكومة العثمانية تعهدت الاخيرة بدفع مبلغ 6000 دوكة سنوياً مع الاعتراف بسيادته وحكمه الوراثي [4]. وتحقيقاً للأمن وللحد من هجمات العشائر تم استحداث سنجق الدليم عام 1869م لتكون الرمادي قاعدة ادارية لهذا السنجق[5].

(1) السليفاني: اشتقت اسمها من اسم عشيرة سليفاني التي تقطن المناطق الواقعة جنوب قضاء زاخو ذكرها الرحالة اوليا جلبي وعدها ثاني اقوى عشيرة في زاخو. نزار ايوب حسن، "قضاء زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية 1842-1918"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 5، العدد 4، كانون الاول 2017، ص 1075.

(2) عقرة: تبعد عن الموصل 92 كلم. وصفها ياقوت الحموي بأنها "قلعة حصينة في جبال الموصل اهلها اكراد وتقع شرقي الموصل تعرف "بعقر الحميدية". غسان وليد الجوادي، "مدينة عقرة من خلال مؤلفات مؤرخ الموصل ياسين بن خير الله العمري"، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص 91.

(3) حسن كشاش الجنابي، "كيف نشأت مدينة الرمادي"، ملاحق جريدة المدى، العدد 4443، 3 حزيران Almadasupplements.com:2019

(4) لونكريك، المصدر السابق، ص 57.

(5) نصار، المصدر السابق، ص 211.

كانت اولى اجراءات مدحت باشا اختيار "اشرف باشا متصرفاً" لهذا السنجق كما استقدم قوة عسكرية نظامية لحماية هذا الطريق، وجرى تأسيس مركز للشرطة كما جرى مد خط للتلغراف بين بغداد والرمادي بالإضافة إلى مستشفى ودار للكمرك وجامع[1].

إلا ان هذا السنجق الغي عام 1870م دون ان تذكر المصادر اسباب هذا الالغاء، ليتحول إلى قضاء تابع لولاية بغداد[2]. تبعه ادارياً نواحي الرمادي، هيت، الصقلاوية وكبيسة.

6- سنجق كربلاء:

يتمتع هذا السنجق بأهمية خاصة لدى الحكومة المركزية العثمانية نظراً لأهمية مدينة كربلاء الدينية كونها احد المدن الدينية المقدسة التي يؤمها آلاف الزائرين سنوياً. في عام 1849م وردت اول اشارة لقضاء كربلاء في سالنامات الدولة العثمانية[3].

يعود الفضل إلى مدحت باشا بتحويل كربلاء إلى سنجق تابع لولاية بغداد[4]. فبعد ان كثرت الشكاوي على قائممقام كربلاء اسماعيل افندي قام مدحت باشا بزيارة إلى كربلاء وبعد اجراء التحقيقات ثبت تورط اسماعيل افندي بالرشوة. أصدر مدحت باشا أوامره بعزله وتعيين حافظ أفندي قائممقام لكربلاء (1870-1871م)[5].

لاحظ مدحت باشا أن المدينة صغيرة وتعاني من الازدحام بسبب كثرة سكانها والاعداد المتزايدة من الزوار، لذلك أوعز بإعداد اول خارطة للمدينة في العصر الحديث كما شيد عدد من الابنية الادارية اللازمة لإدارة السنجق. وفي محاولة منه لترغيب الاهالي على بناء الدور والدكاكين قام بتوزيع الاراضي على الاهالي، ومن ضمن انجازاته

(1) محمد طه نايل الحياني وايمان دلف اسماعيل فارس الدراجي، "التغيرات المكانية للوظيفة التجارية في مدينة الرمادي بعد عام 2003"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد 2، حزيران 2013، ص 318.

(2) النجار، المصدر السابق، ص 131.

(3) سامي ناظم المنصوري، "التقسيمات الادارية في لواء كربلاء 1843-1916"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 12، العدد 1، 2013، ص 181.

(4) ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية 1840-1876، ترجمه عن التركية: حازم سعيد ومصطفى زحران، اشراف وتقديم: زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، (د.م)، (د.ت)، ص 296.

(5) قايا، المصدر السابق، ص 297.

العمرانية بناء محلة جديدة خارج سور مدينة كربلاء عرفت بـ (العباسية)[1]. وأمام نقص الاعتمادات المالية لمشروعه العمراني حاول ان يستخدم الهدايا المقدمة لضريح الامام علي (ﷺ) في النجف إلا أنه فشل في ذلك[2].

صنف سنجق كربلاء من سناجق الدرجة الثانية[3]. أما بالنسبة للأقضية التي أنضوت تحت لواء هذا السنجق فتوزعت على الشكل التالي:

(1) قضاء كربلاء (المركز) ويتبعهُ إدارياً عدد من النواحي وهي شواطيه (شفاته)، الرحالية، والحسينية[4] والمسيب[5].

(2) قضاء النجف: ووفق التقسيمات الإدارية الجديدة رفعت درجته الإدارية من ناحية إلى قضاء عام 1869م، وصنف من أقضية الدرجة الأولى ليستمر الوضع الإداري لهذا القضاء حتى عام 1879م عندما اصبحت النجف مركز قضاء لسنجق كربلاء ليستمر الحال على هذا المنوال حتى نهاية الحكم العثماني للعراق، ومن ضمن النواحي التابعة لهذا القضاء ناحية الكوفة[6].

(3) قضاء الهندية: كان هذا القضاء احد الأقضية التابعة لسنجق الحلة إلا أن هذا القضاء أُلحق بسنجق كربلاء عام 1868م، حيث عزت المصادر سبب هذا التحول إلى رغبت السلطات العثمانية بتحقيق التوازن بين الوحدات الإدارية التابعة لسنجق الديوانية وبين

---

(1) رياض كاظم سلمان الجميلي، "تخطيط المدن الدينية في العراق (مدينة كربلاء) نموذجاً"، مركز الفرات fodrs.com؛ المؤسسات الادارية العثمانية في مركز مدينة كربلاء 1869-1917، www.mk.iq

(2) قايا، المصدر السابق، ص 299.

(3) عبد الستار شنين الجنابي، "الوضع الاداري لمدينة النجف الاشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية 1917-1924 دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة الأصالة آفاق النجفية، العدد 27، 2011، ص 237.

(4) الغيت ناحية الحسينية عام 1873م. المنصوري، المصدر السابق، ص 182.

(5) تم الحاق المسيب بقضاء الهندية عام 1872م بسبب قرب المسافة بينهما، ولأغراض تتعلق بجباية بجباية الضرائب. المصدر نفسه.

(6) الجنابي المصدر السابق، ص 237؛ جميل موسى النجار، النجف الاشرف حوادث ومشاهدات ومواقف سياسية 1508-1916، ط1، دار الرافدين، (بيروت، 2015)، ص 57.

سنجق كربلاء الذي تألف من قضائين كربلاء (المركز) والنجف، وفي عام 1870م صنف الهندية كقضاء من الدرجة الأولى[1].

6- سنجق الديوانية[2]:

جاء استحداث هذا السنجق كوحدة ادارية مركزها الديوانية بحكم موقعها الجغرافي وفي اطار سياسة الحكومة القائمة على فرض سيطرتها على عشائر الفرات الاوسط نذكر منها آل بدير والبو نايل والجبور...والدغارة وتحديداً بعد ثورة العشيرة الاخيرة والتي اطلق عليها "انتفاضة الدغارة أو مذبحة المتصرف". التي أندلعت عام 1869م حيث شاركت فيها عشائر المنطقة باستثناء عشائر الهندية عندما امتنعت عن دفع الضرائب لمدة ثلاثة سنوات متتالية متذرعة بذرائع شتى، على اثر ذلك ارسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية بمعية متصرف الحلة توفيق باشا لتحصيل الضرائب، إلا أن ذلك لك يحسم الموقف الذي انتهى بمقتل المتصرف. وعلى اثر ذلك جهز مدحت باشا حملة عسكرية اسندت قيادتها إلى سامح باشا قدرت اعدادها بـ (6000-7000) جندي، بالإضافة إلى مشاركة العشائر الموالية للسلطة في القتال إلى جانب مدحت باشا كقبيلة عنزة ومتصرف المنتفك ناصر السعدون...متخذة من الديوانية مقراً لها حتى قمع الثورة[3].

---

(1) عباس عبيد حمادي وفلاح محمود خضر،" مدينة الهندية (طويريج)، دراسة في تطورها العمراني والاجتماعي 1817-1958، مجلة التربية الاساسية (جامعة بابل)، العدد 5، 2011، ص 7-8؛ المنصوري ، ص 180-183؛ علاء عباس نعمة الصافي، "النظام الاداري في مدينة كربلاء في العهد العثماني المتأخر 1831-1917، مركز تراث كربلاء، المجلد 3، العدد الثاني، حزيران 2016، ص 48.

(2) الديوانية: (من المضيف) وهي القلعة التي بناها الشيخ حمود آل حمد شيخ الخزاعل (1747-1778م) عام 1747م على فرع نهر دجلة وبمرور الوقت صارت تعرف بالديوانية، اصبحت في عام 1757م مركز للقضاء التابع لسنجق الحلة. وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، (النجف، 1954)، ص 15.

(3) لمزيد من للتفاصيل حول تلك الإنتفاضة يراجع: المصدر نفسه، ص 54-58؛ محمد صالح حينور، "الدغارة الجذور التاريخية والدور السياسي خلال العهد العثماني 1869-1917"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 8، العدد 4، 2009، ص 201-203. وترجح أحد المصادر انه بعد

لم يستمر موقع الديوانية إدارياً كمركزاً للسنجق لفترة طويلة إذ سرعان ما اصبحت الحلة مركزاً للسنجق الذي صار يعرف بسنجق الحلة[1]. وحول الأسباب الموجبة لهذا التغيير أوردت جريدة الزوراء في احدى اعدادها انه "المحل الذي يقال له ديوانية فهو عبارة عن مقدار كم ماية بيت بحكم القرية ومن قرب الديوانية وجوارها قصبة الحلة من حيث المساحة والموقع قابلة لأن تكون مركز اللواء..." [2]. ويدخل ضمن هذه الاسباب الاهمية الاقتصادية للحلة بحكم سعة الاراضي الزراعية-وتحديداً بعد اجراءات مدحت باشا فيما يتعلق بتفويض الاراضي الزراعية[3]- وما رافق ذلك من ازدياد الهجرة إلى الحلة وازدياد اعداد سكانها بالإضافة إلى نشاط تجارتها مع الولايات المجاورة وما تدره هذه النشاطات من أقيام هائلة من الضرائب تصب في النهاية لصالح الخزينة العثمانية[4]. أما أهم الوحدات الادارية التي انضوت تحت لواء سنجق الحلة فكانت على الشكل التالي:

جدول رقم (5)

الوحدات الإدارية التي انضوت تحت لواء سنجق الحلة1869-1872[5]

القضاء	الناحية	القرية

قمع هذه الانتفاضة رفعت درجة عفك الادارية إلى ناحية تابعة لقضاء الديوانية. عادل مدلول علي، "قضاء عفك في العهد الملكي 1921-1958 دراسة تاريخية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 6، العدد 1، 2016، ص 37. وكذلك الحال بالنسبة للدغارة. للاستزادة يراجع: سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الارشيف العثماني 1865-1917م، ط1، دار المدينة الفاضلة، (بغداد، 2015)، ص27.

(1) جريدة الزوراء، العدد 8، 24 ربيع الآخر 1284هـ/1869م؛ العطية، المصدر السابق، ص 40-43.

(2) نقلاً عن: عبد العظيم نصار، "حركة الاصلاحات وعهد التنظيمات"، ص 8. www.academic.edu

(3) سلمان، المصدر السابق، ص 129.

(4) علي هادي المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر 1869-1914 دراسة تاريخية في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (بغداد، 2002)، ص 12-65.

(5) التنظيم الاداري في الحلة نهاية العهد العثماني، مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، شعبة المعارف والتراث الاسلامي view<mk.iq.

حلة (المركز	المحاويل	المحاويل، الصباغية، سادة الحصن، برنون، كويرش
	النيل	النيل، فنهرة، بيرمانة
	الخواص	الزوير، سنجا، عنانه، سدة
	نهرشاه	المعيميرة، الهمبانية، الابراهيمية
	الجربوعية	الهاشمية، الزرفية، الحسينية
	ابو غرف	الطينية
	المدحتية[1]	المزيدية، الامام حمزة (عليه السلام)، خيكان، الخشخشة
الشامية[2]	الشنافية	
الديوانية	الدغارة والبدير	
السماوة[3]	و جوارير (الرميثة)	

وبموجب التقسيمات الاداريةالجديدة جرى رفع الدرجة الادارية لبعض الوحدات الادارية وكمثال على ذلك قرية جفطات(*)، والتي شهدت عام 1870م ثورة عشائرية قادتها عشائر آلبوسلطان ممثلة با لشيخ ال محمد وشيخ عشائر الجبور خليل الجوازري معلنة رفضعها دفع الضرائب للسلطات العثمانية مما أعطى مبرراً لوالي بغداد مدحت باشا

(1) سلمان، المصدر السابق، ص 111؛ عبد الرضا عوض، الدرة البهية في تاريخ المدحتية، ط1، مطبعة الصياد، (النجف الاشرف، 2006)، ص 3.

(2) يرقى تأسيس هذا القضاء إلى عام 1822م إذ عرف بالحميدية ويبعد عن مدينة الديوانية 35 كم، كان مركز القضاء عام 1844م تل الزهيرية، ثم انتقل إلى الشنافية ثم ام البعرور عام 1872م. الشامية العراق.

www.wikzero.com

(3) كان هذا القضاء تحت سيطرة القبائل العربية (الخزاعل) في القرن السابع عشر الميلادي. اصبح قضاءً تابع لسنجق الحلة عام 1852 م إلا انه سرعان ما ألغي بعد سنوات قلائل ليصبح جزء من قضاء الديوانية التابع لسنجق الحلة. ليعود مرة ثانية كقضاء تابع لسنجق الحلة في عهد مدحت باشا. نصار، بلديات العراق، ص 222.

(*) يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث الهجري وكانت تتبع إدارياً ناحية إلى ناحية خاقان (خيكان) المجاورة لناحية الدغارة. جلال الموح، مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح من رجال الثورة العراقية 1920، تقديم وتعليق: كامل الجبوري، مطبعة العاني، (بغداد، 1986)، ص 32-37.

لتجهيز حملة عسكرية اتخذت من جفطات مركزاً للقضاء على تلك الثورة، وبعد نجاح مدحت باشا تم تغيير اسم القرية إلى المدحتية، ورفعت درجتها الإدارية إلى ناحية ــ بقيت الحلة مركزاً لسنجق الحلة إلى عام 1893م، عندما اعيد نقل مركز السنجق الى الديوانية وصار السنجق يعرف مرة أخرى بسنجق الديوانية[1].

8- سنجق البصرة:

كانت البصرة احدى السناجق التي اهتم بها الوالي مدحت باشا منذ اليوم الاول لاستلامه شؤون الولاية انطلاقاً من اهميتها التجارية وموقفها الستراتيجي بحكم كونها نقطة وثوب نحو الخليج العربي[2]، كانت البداية عندما عزم على توسيع المدينة وايصالها إلى شط العرب، كما عني بتشجيع الاهالي على الاستقرار مع انشاء عدد من الدوائر الحكومية منها دار الحكومة وتعمير دار الكمرك[3]. كما عمل على توسيع ميناء البصرة ليكون نقطة استقطاب الشركات الاجنبية[4]. وتحقيقاً للغرض ذاته كان لمدحت باشا الاهتمام بالفاو وكان احدى اهدافه توسيعها لتمتد بين خور الزبير وشط العرب[5].

وفيما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجق البصرة فتوزعت على النحوالتالي وكما مبين في الجدول ادناه

جدول رقم (6)

التقسيمات الإدارية التابعة لسنجق البصرة[6]

القضاء	النواحي التابعة
البصرة (المركز)	ابي الخصيب، الفاو، شط العرب، الهارثة، الزبير

(1) العطية، المصدر السابق، ص 68-69.

(2) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، رقم 33، مطبعة الارشاد، (بغداد، 1988)، ص 47.

(3) Grottan Geary, Through Asiatis Turkey, Vol. 1, (London, 1878), P. 93.

(4) Geary, op, cit., p.93.

(5) للتفاصيل ينظر: فلاح شاكر اسود، "الفاو واهميتها السوقية وانعكاساتها على العراق وامن الخليج العربي"، مجلة المورد (بغداد)، المجلد 17، العدد 2، (بغداد، 1988)، ص 3-16.

(6) القهواتي، المصدر السابق، ص 36.

القرنة	بني منصور، المدينة، النشوة، الدير

التقسيمات الإدارية الجديدة التابعة لسنجق البصرة:

كانت الكويت احدى الاقضية التي تم الحاقها بالبصرة في عهد مدحت باشا وقبل الحديث عن دوافع الحاق هذا القضاء بالبصرة لابد من القاء نظرة سريعة على الاوضاع التي كانت تعيشها منطقة الخليج العربي–امارات ومشيخات في ظل هيمنة المصالح الاجنبية–وعلى وجه الخصوص البريطانية والفارسية–فكما هو معروف ان الهيمنة البريطانية قد توجت بمعاهدة 1820م مع معظم المشيخات–امارات الساحل المهادن–ومسقط والبحرين أما مناطق نجد والحجاز فكانت الهيمنة فيها لآل سعود فيما لم تشغل امارة جبل شمر وعاصمتها حائل ذلك الاهتمام من السياسة الاوربية[1]. فيما أنتهجت الدولة العثمانية سياسة غض الطرف عن التدخل العسكري حتى ستينات القرن التاسع عشر خشية من حدوث الصِدام مع بريطانيا والدولة القاجارية في إيران (1779–1925م)[2].

بوصول السلطان عبد العزيز الأول خطت السياسة العثمانية خطوات نوعية في مفهوم السلطة عندما حاول الباب العالي من جديد تطبيق مفهوم السلطة المركزية في كل مكان إلا ان التحديات الداخلية والخارجية لم تسمح بذلك عندما أوكلت إلى عدد من الولاة وتحديداً ممن كانوا يتمتعون بالقوة والخبرة الادارية لتحقيق ذلك ووقع اختيار الباب العالي على والي بغداد نامق باشا[3] في ولايته الثانية ومدحت باشا لتنفيذ هذه السياسة ورغم فشل محاولات الاول لتحقيق هذا الهدف كان لمدحت باشا فلسفته في هذا المجال والتي استندت على خطوات عديدة لعل ابرزها تقوية الوضع السياسي والاقتصادي لولاية بغداد

(1) المصدر نفسه، ص 35–36.

(2) فيصل عبد الله الكندري، الحملة العثمانية على الاحساء عام 1288هـ/1871م من خلال الوثائق العثمانية، سلسلة اصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، سلسلة علمية محكمة، 2003، ص27.

(3) للاستزادة حول جهود والي بغداد نامق باشا يراجع: محمد بن موسى القريني، الادارة العثمانية في متصرفية الاحساء 1288–1331هـ/1871–1913م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، (الرياض، 2005)، ص51.

قبل الشروع بالسيطرة على الجزيرة العربية، من خلال السياسة الاصلاحية التي شرع بتنفيذها في عموم الولايات العراقية، ثم كانت المرحلة الثانية والمتمثلة بربط الكويت بالبصرة تحقيقاً لهدف رئيسي وهو تقوية سلطة الدولة في عددمن مشيخات الخليج العربي والتي كانت اقرب ما يكون إلى السلطة الشكلية[1].

قبل الشروع في تنفيذ هذه الخطة كان لابد لمدحت باشا من اشعار الباب العالي باصدار لائحة تم رفعها إلى الباب العالي بيّن فيها أهمية الكويت ومحاولات الانكليز للوصول إلى الاحساء والقطيف الواقعة بين الكويت والبحرين وبعد توقيع بريطانيا معاهدة 1861م مع آل خليفة في البحرين والتي هيمنت بموجبها بريطانيا على سياسة آل خليفة-الداخلية والخارجية-محذراً الباب العالي بأن المحطة التالية ستكون الكويت مؤكداً ان الحل الامثل لوقف هذا التداعي هو اقامة ادارة عثمانية في هذه المنطقة[2].

كانت البداية عندما عمل مدحت باشا على كسب ود القبائل والامارات العربية إلى جانب الحكومة العثمانية وبدأ نشاطه في الكويت كمحطة اولى إذ صدر فرمان سلطاني بتعيين الشيخ عبد الله الصباح (1866-1892م) قائممقاماً على الكويت وبموجب هذا الفرمان حددت الاسس الجديدة التي تحكم علاقة الكويت بالدولة العثمانية عندما اعتبرت الكويت "قضاء عثماني" تابعاً لولاية البصرة يتوارث الحكم فيه شيوخ اسرة آل صباح على أن يكون الشيخ عبدالله شيخاً مستقلاً في مشروعه الداخلي مع عدم إلزام أهالي الكويت "بدفع رسوم أو ضرائب للباب العالي..."، وبموجب هذا الفرمان أُنعم على شيخ الكويت بلقب باشا وجرى منحه مساحات واسعة من مزارع النخيل في البصرة والفاو، أما رواتب حكام الكويت فقرر مدحت باشا أن تصرف من خزانة البصرة. وتعبيراً عن التزام قائممقام الكويت ببنود الفرمان وضع أسطوله ورجاله في خدمة الجيش العثماني خلال الحملة العثمانية تجاه الاحساء عام 1871م إذ تولى بنفسه قيادة القوات البحرية وأناط قيادة

(1) زكريا قورشون، حملة مدحت باشا على الاحساء في الارشيف العثماني، القسم الاول، ص 67-68. www.academia.edu ؛ القريني، المصدر السابق، ص 75.

(2) نوار، المصدر السابق، ص 405.

القوات البرية إلى أخيه مبارك كما شاركت هذه القوات في السيطرة على قطر متخذة من الدوحة مركزاً لها[1] – والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً–

(1) نوار، المصدر السابق، ص405؛ عبد العزيز رشيد، تاريخ الكويت، نقحه: يعقوب عبد العزيز رشيد، القسم الأول، ج1، (بيروت، د.ت)، ص 81.

9- سنجق العمارة:

كان هذا السنجق احد السناجق الذي كانت السيادة القبلية المطلقة عليه حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر وتحديداً قبيلة لام[1]، وكانت عشيرة البو محمد واحدة من اهم هذه العشائر الذي أخذ يزداد عددها ويتسع نفوذها على ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة، وبالتالي شهدت هذه الرقعة الجغرافية وخلال خمسينات القرن التاسع عشر خلافات عشائرية مستمرة بسبب رفض الشيخ فيصل بن خليفة شيخ عشيرة البو محمد الاعتراف بسيادة بني لام مما قاد إلى حدوث عدة معارك بين العشيرتين ليعقبها دخول هذه العشيرة في صراع حول المشيخة بين أولاد الشيخ فيصل بعد وفاته عام 1855م وهم كل من (شياع وابو ريشة ويسر) انتهت هذه الخلافات بتنصيب الشيخ شياع إلا ان هذه التسوية لم تنهي الخلافات التي اندلعت من جديد بين شياع وعمه منشد بن خليفة اضطرت الاول إلى طلب المساعدة من والي بغداد نامق باشا والذي تمكن من حسم الخلافات لصالح الشيخ شياع[2].

اقتضت الضرورة الادارية والعسكرية مرابطة القوات العسكرية العثمانية في المنطقة لذلك كان لابد من بناء قلعة عسكرية وهذا ما حصل بالفعل عام 1859م عندما تم بناء معسكر[3] اطلق عليه (الاوردي) أو معسكر الفيلق والذي اصبح فيما بعد نواة لمدينة العمارة التي تم انشاؤها عام 1861م[4].

---

(1) بني لام: من ابرز القبائل التي استوطنت المدينة المنورة ويثرب ومنها دخلت في امرة آل ربيعة من عرب سورية وبطون اخرى نزحت إلى العمارة وتحديداً ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة والاحواز وغيرها من المناطق الجنوبية والفراتية. للاستزادة يراجع: عبد الكريم النداوي، تاريخ العمارة وعشائرها أو تاريخ ما اهمله التاريخ، مطبعة الارشاد، (بغداد، 1961)، ص 36-44.

(2) ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون، البدو شمال ووسط الجزيرة العربية والعراق الجنوبي، ترجمة: محمود لبيبور، ج3، شركة دار الوراق، (لندن، 2004)، ص 663.

(3) كانت الاراضي التي تقام فيها المعسكرات تعرف قديماً بالعمارة. فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، لواء العمارة (ميسان) في العهد العثماني، تاريخها-حكامها-متصرفيها-انسابها-طوائفها ومجالسها (1278-1333هـ/1861-1914م)، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2017)، ص 43.

(4) اوبنهايم، المصدر السابق، ص 663.

برز من موظفي المعسكر عبد القادر الكولبندي (كاتب عشائر ولاية البصرة) والذي كان له دور في تنظيم العمارة عمرانياً وادارياً، حيث اقترح على حكومة متصرفية البصرة انشاء مؤسسة حكومية تقوم بإدارة شؤون العمارة وعشائرها[1]. وذلك ما تم بالفعل عندما صدرت الاوامر بجعل العمارة مركز قضاء تابع لولاية البصرة وعين عبد القادر الكولبندي قائممقاماً عليها للفترة (1861–1866م) وبحكم الموقع الجغرافي لهذا القضاء المطل على نهر دجلة وفرعيه الكحلاء والمشرح ووقوعها على مفترق الطرق التجارية بين البصرة وبغداد والاهواز ولورستان، و وكونها مركز للتجمعات القبلية. اصبحت مركزاً لتصدير المواد الخام التي اشتهرت بها والمجهز الرئيسي للبضائع الاوربية والاسيوية. كما تم انشاء احدى المحطات لإدامة السفن وتزويدها بالوقود وتحميل المؤن والبضائع. والتي ستكون احدى المحطات الرئيسة لشركة عمان العثماني[2]

10- سنجق المنتفك:

في عام 1865م رقيت رتبة القضاء الادارية إلى قضاء تابع لولاية بغداد، ثم الحقت به عدد من النواحي وهي شطرة العمارة (قلعة صالح)[3]، ناحية الزبير[4] (الكحلاء) أما مركزها فكانت قرية المسيعيدة وتُعد هذه القرية أنموذجاً للوحدات الإدارية المستحدثة فعلى أثر

(1) اللامي، المصدر السابق، ص 43–44.

(2) هيثم علوان مصطفى العزي، ادارة بحرية العمان العثماني من خلال جريدة الزوراء 1869–1914، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 1995؛ احمد حسون العكيلي، "العمارة من قضاء إلى لواء"، ملاحق جريدة المدى، العدد 4460، 1 آب 2018. Almadasupplements.com

(3) قلعة صالح: في الاصل قلعة بناها أحد القادة العسكريين ويدعى (صالح) عام 1853م عندما انتدبته الحكومة العثمانية لقمع الفتن القبلية في العشائرية. اتخذت بعد سنوات مقراً للحكومة لتتوسع عمرانياً ببناء العشرات من البيوت والدكاكين والصرائف. قلعة صالح، منتدى العشائر emshin.yoo7.com

(4) الزبير: تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة العمارة على مسافة 30 كلم على الضفة اليمنى لنهر الكحلاء المتفرع من الجهة اليسرى من مدينة العمارة وهي في الأصل قلعة أنشأها الشيخ فيصل بن خليفة عام 1848م. سمير عباس ريكان، "قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية في العهد العثماني المتأخر (1848–1915م)"، مجلة كلية التربية، (الجامعة المستنصرية)، العدد 4، 2017، ص 578.

التوسع السكاني في منطقة الزبير برزت الحاجة إلى إنشاء قرية مجاورة لها وبالفعل تم إنشاء قرية المسيعيدة والتي ازدهرت وبمرور الوقت خاصة بعد تحولها إلى مركز لبعض العمليات من بيع وشراء[1]، ويتبع قضاء الزبير قرى أخرى وهي قريتي الطيب والحلفاوية[2].

تعد عشائر المنتفك بزعامة اسرة آل شبيب (آل سعدون) احدى اقوى الاتحادات القبلية والتي انضوت تحت لوائها عشائر الاجود وبنو مالك وبني سعيد[3]. واضافة إلى حجم القوات العسكرية (العشائرية) التي كانت بمعية هذه العشيرة والتي فاقت غيرها من التنظيمات العشائرية الاخرى، هيمنت هذه العشيرة على رقعة جغرافية تمتد من الحلة شمالاً إلى البصرة والفاو جنوباً[4].

وأمام هذه الأسباب مجتمعة اعترفت حكومة بغداد بأحقية شيوخ المنتفك باستحصال مبلغ الضريبة السنوية شريطة دفع العشر منها إلى خزينة الدولة واعترفت احدى التقارير البريطانية بقوة شيوخ المنتفك وضعف موقف باشوية بغداد عندما اشارت "كان لأسرة آل سعدون مقام لدى السلطات الحكومية في تلك الازمان هو كمقام امراء الاقطاع بعينه، ولم يختل ذلك المقام اختلالاً محسوساً بتأثير سلطة الدولة العثمانية المتبوعة، إذ تأكد للباب العالي في اسطنبول ان نفوذ آل سعدون في هذا الاتحاد لم يترك للحكومة أثراً من السلطات..."[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص 585-586.

(2) اما اداموف فينفي ان تكون هناك نواحي تابعة لهذا القضاء في هذه الفترة، أما الموجود لها فلا يخرج عن كونه مقاطعات لا يوجد بها أي مغزى اداري، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يذكر اسماء هذه المقاطعات وهي كل من: الجراية، الشرموخية، ام الطوس، خركحامي، الحسيجي، العدل، الزبير. ألكسندر، اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمهُ عن اللغة الروسية: هاشم صالح التكريتي، ج1، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، 1982)، ص 40.

(3) محمود، المصدر السابق، ص 13.

(4) سلمان، المصدر السابق، ص 183.

(5) نقلاً عن: شاكر حسين رمروم، "العراق في ظل مدحة باشا (1869-1872)"، مجلة آداب ذي قار، ص 230. www.iasj.net. كانت هناك محاولات لشيوخ المنتفك للاستيلاء على البصرة ومحاولة

إلا ان تطور الاوضاع الادارية واتجاه سياسة الدولة نحو المركزية قادت في النهاية إلى تخلخل هذا الاتحاد مما اعطى السلطة العثمانية الفرصة لاستمالة بعض زعمائهم، وفي هذا المجال تبرز محاولة مدحت باشا كسب ولاء شيخ المنتفك ناصر السعدون إلى جانبه في صراعه مع شيوخ شمر[1] عن طريق اقناع الباب العالي بتعيين ناصر السعدون متصرفاً لسنجق المنتفك وفي هذا المجال التقى الأخير بالوالي مدحت باشا في 30 حزيران 1869م لمناقشة تحويل مشيخة المنتفك إلى متصرفية وتم الاتفاق بالفعل على تقسيم الاراضي بين الحكومة المركزية وآل السعدون[2] واستثنى التقسيم المذكور الاراضي العائدة لبني مالك التي تمتد على ضفتي نهر دجلة فوق القرنة وعلى الضفة اليسرى لشط العرب[3]. وكتعبير عن التزام مدحت باشا بنصوص الاتفاق المعقود مع ناصر السعدون القى مدحت باشا بياناً في آب 1869م أوضح من خلاله أهم البنود التي تضمنها هذا الاتفاق والذي جاء فيه "...أيها المشايخ والاهلون في ديرة المنتفك...أنتم جميعاً من تبعية الدولة...وأراضيكم قابلة للعمارة اكثر من غيرها...وصرتم في حالة ضيق وعناء من جراء الالتزام والرسومات التي تؤدونها وكان من اللازم تطبيق الشريعة فيما بينكم فصار يراعي النكال والصيحة والداودية، كما انه تجري المصادرات...فليكن معلوماً أننا الغينا النكال والصيحة والداودية وأمثالها من الرسوم التي لم تكن مشروعة، وإن الاعمال ستجري وفق الشرع والقانون، والمصادرة والتجريم ممنوعان....وكل أحد أمن على ماله وملكه وله حق التصرف بأراضيه المنتقلة اليه من آبائه وأجداده بصورة مشروعة...والغيت كافة العوائد والرسوم من خيول وسمن وأغنام...وكذا الغيت المقاطعة

تأسيس حكم مستقل فيها كان آخرها المحاولة التي قام بها الشيخ ثويني عام 1796م والتي لم يكتب لها النجاح. رؤوف، ادارة العراق، ص 238.

(1) لم تكن محاولة اخضاع عشائر المنتفك ادارياً وعسكرياً من قبل مدحت باشا هي الوحيدة إذ سبقه عدد من الولاة نذكر منهم رشيد باشا الكوزلكي وتقي الدين باشا عام 1868م. إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. نوار، المصدر السابق، ص 373-374.

(2) المصدر نفسه، ص374.

(3) المصدر نفسه، ص 374.

والالتزامات كما هو أصولها التجارية إلى هذا اليوم ولا يؤخذ من الحاصلات اكثر من العشر وسوف يعاقب من يخالف ذلك أياً كان..."[1].

وعلى هذا الأساس تم استحداث سنجق جديد هو سنجق المنتفك عام 1870م ضمن التقسيمات الادارية الجديدة يكون تابعاً ادارياً لولاية بغداد. اسندت ادارته إلى ناصر السعدون أما باقي المناصب الادارية للسنجق فتألفت من متصرف ومعاون له وقاضي ومحاسب وعدد آخر من الموظفين.

واستكمالاً لهذه الاجراءات الادارية شرع مدحت باشا ببناء مدينة الناصرية لتكون مركزاً لإدارة السنجق، واستعان مدحت باشا بخبرة مهندس بلجيكي يدعى جولس تلي (Jules Tilly) ، حيث تبرع ناصر السعدون بمبلغ (85) كيساً لإكمال بناء المدينة كما تبرع بما يقارب الألف ليرة لإنشاء جسر القوارب الذي يربط جانبي المدينة. عدت الناصرية أول مدينة عراقية يتم تشييدها على الطراز الحديث[2]. أما بالنسبة إلى الأقضية التابعة ادارياً لهذا السنجق فكانت أربعة وهي سوق الشيوخ[3] الذي شهد حركة عمرانية وتجارية واسعة إثر إقرار التقسيمات الإدارية الجديدة لذلك اتخذ مركزاً لسنجق المنتفك ثم قضاء الناصرية والشطرة وسوق الشيوخ والحي[4].

11- سنجق الاحساء[5]:

---

(1) نقلاً عن: نوار، المصدر السابق، ص 374.

(2) المصدر نفسه، ص374.

(3) سوق الشيوخ، عرف في البداية بـ (سوق النواشي) حيث كانت تباع فيه منتجات الريف والبادية من ثمار البساتين والأصواف والجلود والسمن. في عام 1861م اتخذها أحد شيوخ آل سعدون مركزاً ثابتاً ومخزناً ومكاناً لتجمعهم حتى صارت تعرف بـ (سوق الشيوخ). المصدر نفسه، ص 243.

(4) الحي: انشأ عام 1810م اكتسب اهميته بحكم موقعه الجغرافي حيث يقع على الشاطئ الأيسر لنهر الفرات إذ اتخذه العثمانيون مركزاً دفاعياً ضد الهجمات الصفوية والسيطرة على العشائر كما شكل وجود مرقد سعيد بن جبير جعله نقطة جذب لهجرات عشائرية من قبائل مياح والبكريين وقبائل زبيدة. نصار، بلديات العراق، ص 246.

(5) تغير اسم هذا السنجق مع بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى سنجق نجد. كما جرى تعديل في الاقضية والنواحي التابعة له. سالنامة ولاية بغداد 1299هـ/1881م، ص 121-122.

تركت وفاة الامير فيصل بن تركي عام 1865م[1] فراغاً سياسياً لتدخل البلاد في أتون صراع سياسي وعسكري[2]. شكلت الاحساء احدى ميادين هذا الصراع والذي أفضى إلى نتائج عدة لعل أخطرها ضياع أجزاء من الدولة السعودية وتسابق القوى الخارجية للهيمنة على مقدرات الخليج العربي بما فيها الدولة العثمانية. تزامناً مع هذا الاضطراب السياسي جاء تدخل الانكليز في شؤون البحرين الذي أدى في النهاية إلى الاطاحة بحكم الشيخ محمد بن خليفة عام 1868م ولم تجد نفعاً احتجاجات الباب العالي بحكم عائدية البحرين للدولة العثمانية[3]. هيأت هذه الظروف مجتمعة الفرصة للدولة العثمانية للتدخل عندما استنجد الأمير عبد الله بن فيصل بمدحت باشا لمساعدته ضد أخيه الذي انتزع منه الاحساء[4].

بادر مدحت باشا بإعداد تقرير مفصل عن الاوضاع التي تعيشها مناطق الاحساء ونجد[5]. موضحاً في هذا التقرير الاهمية الستراتيجية للمنطقة بالنسبة للدولة العثمانية محذراً في الوقت نفسه من مخاطر لجوء بعض الشيوخ إلى طلب المساعدة من بريطانيا،

(1) فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود (1788–1865م)، يقسم حكمه إلى دورين الاول بعد مقتل والده تركي بن عبد الله (1834–1838م) وانتهى هذا العهد بإلقاء القبض عليه من قبل القوات المصرية بقيادة خورشيد باشا وهروبه من السجن عام 1843م ودخوله الرياض ليستمر حكمه حتى عام 1865م وخلال هذه الفترة دانت له كل من الاحساء والقطيف ووداي الدواسر وعسير. محمد صادق محمد اسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي، دار العلوم للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2010)، ص 22.

(2) قاد هذا الخلاف إلى حروب أهلية بين كل من عبد الله بن فيصل قائممقام نجد وأخيه سعود، اشتركت في هذا النزاع عدة قبائل عربية. وبدأ كلا الطرفين في البحث عن حليف قوي لدعم مركزه فأتجه سعود إلى بريطانيا، أما عبد الله فالتجأ إلى الدولة العثمانية والتي وجدت في طلب المساعدة فرصة ذهبية لاستعادة الهيمنة العثمانية عليها. للتفاصيل حول هذا النزاع والموقف البريطاني منه يراجع: نوار، المصدر السابق، ص 48–49.

(3) القريني، المصدر السابق، ص 57–61.

(4) المصدر نفسه.

(5) محمد حسن العيدروس، الحياة الادارية في سنجق الاحساء العثماني، دار المتنبي للطباعة والنشر، والنشر، ص 19 مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كما حتاته، (مصر، د.ت)، ص 174–175.

داعياً الدولة العثمانية إلى تقوية روابطها مع ساحل شبه الجزيرة العربية، طالباً موافقة الباب العالي بشأن تقوية الاسطول العثماني في البصرة[1]. مؤكداً أن الوقت قد حان لوضع حد لتنامي دور الأمير سعود وبالتالي اقترح تجهيز حملة عسكرية تنضوي تحت لوائها قوات عسكرية من حلب وبغداد ودير الزور فضلاً عن القوات العشائرية في (المنتفك والزبير)[2]. لقي هذا التقرير استحساناً من السلطات العثمانية عندما صدرت الارادة السلطانية بتكليف مدحت باشا بتجهيز الحملة العسكرية الذي خصص لها مبلغ 20 الف كيس[3]. اذأسندت قيادتها القائد العثماني نافذ باشا، أما عن أهدافها فكان "اعادة حكم عبد الله الفيصل والسيطرة على هذه الأماكن وتحويلها إلى متصرفية... وتعيين قائممقام على كل من القطيف والاحساء وقطر..."[4].

انطلقت الحملة من بغداد بتاريخ 27 نيسان 1871م وكانت الخطة تقضي ارسال القوات النظامية عن طريق الخليج العربي، أما القوات العشائرية فسلكت الطريق البري ومعها معظم قوات المشاة النظامية، كما الحق بالحملة اسطول أمير الكويت المؤلف من السفن الشراعية لتلتحم هذه القوات بأجمعها في الاحساء[5]. توجهت الحملة إلى الفاو ثم الكويت ثم القطيف لترسوا القوة البحرية في رأس تنورة والتي ابقيت فيها قوات عثمانية كافية لتكون المحطة التالية الاحساء والتي وصلتها القوات العسكرية في حزيران 1871م[6].

بعد سيطرة القوات العثمانية على الاحساء والقطيف كانت المحطة التالية السيطرة على قطر[7]. وتشير المصادر ان حاكم قطر الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني اتجه

---

(1) القهواتي، المصدر السابق، ص 225-250.

(2) القريني، المصدر السابق، ص 61-65.

(3) المصدر نفسه.

(4) الكندري، المصدر السابق، ص 44-47.

(5) نوار، المصدر السابق، ص 420.

(6) جريدة الزوراء، العدد 150، 17 ربيع الاول 1288هـ/1871م.

(7) كانت بريطانيا قد عززت تواجدها في منطقة الخليج العربي بتوقيعها عدد من المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات لعل ابرزها 1861، 1868 مع آل خليفة في البحرين، حيث الزمت الاتفاقية الاخيرة شيخ

إلى الاحساء مقر الحملة العثمانية واعلن خضوعه للدولة العثمانية مبدياً استعداده القيام بأي عمل يكلف به لدعم الحامية العثمانية فارسلت الدولة العثمانية حامية عسكرية استقرت في البدع وبذلك تحولت قطر إلى قائممقامية عثمانية يتولى فيها الشيخ قاسم بن حمد دفع الايرادات لوالي الاحساء العثماني[1].

ولتثبيت السيطرة العثمانية على الاحساء قام مدحت بزيارة إلى الاحساء في اواخر تشرين الثاني 1871م حين شرع بتنظيمها ادارياً وفي هذا المجال اصدر مدحت باشا "لائحة تعليمات" أوضح من خلالها البنية الإدارية والمالية للواء الإحساء[2] عندما وحد الإحساء والقطيف ونجد وقطر في وحدة إدارية أطلق عليها أسم سنجق الاحساء تتبع ادارياً ولاية بغداد[3] واختير نافذ باشا كأول متصرف عثماني[4] لها يتبعها عدد من الاقضية والنواحي وعلى النحو التالي الموضح في ادناه.

جدول رقم (7)

البحرين محمد آل ثاني بعدم القيام بأي اعمال حربية في الخليج العربي في الوقت الذي اعترفت به حاكماً على قطر. إلا ان العلاقات بين الطرفين سرعاً ما شابها بعض التوتر بسبب ظهور الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وجهوده للتخلص من النفوذ البريطاني والذي وجد في حملة مدحت باشا على الاحساء فرصة مناسبة لكسب الدولة العثمانية إلى جانبه بالإضافة إلى خلافاته مع آل خليفة في البحرين ومع سعود الفيصل. عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر 1868–1916، ط2، دار ذات السلاسل، (الكويت، 1980)، ص 211؛ ابراهيم محمد سليمان، "العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس دولة قطر 1868–1949"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 26، 2016، ص 276–277.

(1) سليمان، المصدر السابق، ص 276–277.

(2) زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني، 1871–1916 دراسة وثائقية ترجمه من التركية: حازم سعيد منتصر، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2008)، ص 70.

(3) أُلحقت الاحساء ادارياً بولاية بغداد خلال الفترة 1871–1875م ثم أرتبطت بالبصرة خلال الفترة 1875–1879م لتعود وتلحق ثانية بولاية بغداد للفترة 1880–م1884 ثم لتنقل ادارياً إلى ولاية البصرة للفترة 1885–1913م. اداموف، المصدر السابق، ج2، (البصرة، 1989) ص 10.

(4) وكما سبقت الاشارة إليه ابقى التقسيم الاداري الجديد على أمراء ومشايخ الامارات التي تم اخضاعها إذ بقي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قائممقام قطر وعبد الله آل صباح على الكويت وتم تكليف بن عريعر شيخ قبيلة خالد بإدارة بعض مناطق الاحساء. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1983)، ص 175.

اقضية ونواحي سنجق الإحساء[1]

القضاء	الناحية
الهفوف	الهفوف (مركز القضاء)، المبرز، باب الجفر، العقير
القطيف	جزر تاورت والمسلمية وجنة تتبعها 19 قرية
نجد	شمرا ونجد الشمالية، القصيم أو نجد الوسطى، نجد الجنوبية
قطر	البدع (مركز القضاء)، الزيارة، العديد، الوكرة، يتبعها 19 قرية

وقدر تعلق الأمر بالجدول أعلاه يمكن القول بأن الإدارة العثمانية لسنجق الإحساء قد تم إقراها في نهاية عام 1871م، كما أن هذا التنظيم أبقى على الشيوخ والأمراء المحليين حكاماً للوحدات الإدارية ضمن التنظيم الإداري الجديد. كان لعزل مدحت باشا عام 1872م احد الاسباب الرئيسة لتجميد النشاط العثماني في شبه الجزيرة العربية واخفق الولاة بعد مدحت باشا في مواصلة مجهوداته في الخليج العربي، فكان ان استعادت الكويت شخصيتها كإمارة مستقلة، ثم كانت اتفاقية عام 1899م التي وقعتها بريطانيا مع الشيخ مبارك الصباح لتنهي كل هذه الجهود، يضاف إلى ذلك كثرة تمرد القبائل وانتشار الامراض والاوبئة مما دفع بالسلطات العثمانية إلى سحب قواتها المتمركزة في الاحساء إلى البصرة حتى اصبحت الاحساء وعلى وصف احد المصادر بأنها أشبه بـ "ثمرة اشرفت على السقوط بعد مدحت باشا... حتى استولى عليها عبد العزيز آل سعود عام 1913"[2].

- سنجق شمر[3]:

(1) العيدروس، المصدر السابق، ص 31-35.

(2) نقلاً عن: نوار، المصدر السابق، ص 434.

(3) انقسمت شمر الجربا إلى مجموعتين الاولى يديرها الشيخ عبد الكريم ومقرها الجزيرة وديار بكر وحلب، أما الاخرى فيديرها الشيخ فرحان وقاعدتها الموصل وسنجار. سلمان، المصدر السابق، ص 189.

انحصرت مشيخة عشيرة شمر بعد وفاة الشيخ صفوك عام 1865م بين ولديه عبد الكريم وفرحان، كان الشيخ عبد الكريم من اشد المعارضين لسياسة الوالي مدحت باشا في مجال تشجيع العشائر على الاستقرار وممارسة الزراعة، بل انه تمادى في سياسته عندما أخذ هو واتباعه بمهاجمة القوافل التجارية المارة عبر اراضي عشيرته (الديرة) وتحديداً المناطق الممتدة من تكريت إلى الموصل إلى جانب مهاجمة القوات العثمانية ومخافرها على اطراف الصحراء[1]. استغل الشيخ عبد الكريم انشغال القوات العثمانية في انتفاضة الدغارة لإحداث القلاقل في بغداد إلا انه فشل في تحقيق هدفه بعد قضاء مدحت باشا على تلك الانتفاضة[2].

تكررت محاولات الشيخ عبد الكريم وتحديداً في منتصف عام 1871م عندما كان مدحت باشا مشغولاً في حملته على الاحساء مستغلاً قلة القوات المتواجدة في الولايات العراقية، ليعلن خروجه على السلطة. كانت الخطة التي وضعها الشيخ عبد الكريم قائمة على تقسيم قواته إلى ثلاثة أقسام باتجاه دير الزور وبغداد والموصل[3]. ولمواجهة هذا التحدي كان لابد لمدحت باشا من وضع خطة عسكرية محكمة وسريعة حتى يكون الشيخ عبد الكريم عبرة لكل من تسول له نفسه من العشائر الخروج على السلطة المركزية. لذلك صدرت الأوامر إلى اسماعيل باشا والي ديار بكر بقيادة الحملة العسكرية، في نفس الوقت تركت قوة مساندة للقوة الاولى اسندت قيادتها إلى اشرف باشا التي اتجهت إلى دير الزور أما القوة الثالثة فاتجهت نحو دجلة والفرات لمواجهة قوات الشيخ عبد الكريم المتجهة نحو بغداد[4]. من جهة اخرى اصدر مدحت باشا مرسوماً اعتبر فيه الشيخ عبد الكريم خارجاً عن القانون معلناً عن مكافأة نقدية قدرها عشرة آلاف قرش لمن يأتيه بعبد الكريم حياً و5000 قرش لمن يأتيه برأسه[5]. وبالتالي كان لإجراءات مدحت باشا وقعها الحسن

(1) المصدر نفسه، ص 190.

(2) المصدر نفسه، ص 191.

(3) جون فريدريك ويلمسون، قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي (1800-1958م)، ترجمه وقدم له: مير بصري، دار الحكمة، (لندن، 1999)، ص 171.

(4) سلمان، المصدر السابق، ص 191.

(5) ويلمسون، المصدر السابق، ص 171.

عندما بدأت العشائر المؤيدة للشيخ عبد الكريم بالانفضاض عنه...وليدخل مع الجيش العثماني في عدة معارك خاسرة انتهت باستسلامه وتقديمه للمحاكمة ثم اعدامه[1].

انفرد الشيخ فرحان بزعامة العشيرة ولتطبيق القوانين الادارية الجديدة قرر مدحت باشا تأسيس سنجق جديد عرف بـ "سنجق شمر" اختير الشيخ فرحان متصرفاً له[2]. فيما حدد صلاحيات الشيخ فرحان بموجب أمر (بيورلدي) وجهه مدحت باشا اليه الذي جاء فيه "وجدنا من المناسب ان نخصص الاراضي التي هي من تكريت إلى حدود الموصل الواقعة إلى يمين ساحل شط دجلة إلى عشيرة شمر وتحال تلك المتصرفية إلى عهدتك وبعد أن تكسب هيئة توازي أمثالها ترسل العساكر اللازمة لمحافظتهم ويعطي إلى المتصرف معاوناً ومحاسبجياً وسائر ما يلزم من المأمورين وتعين له ما يقتضي من القائممقامين والمديرين أولاً فأول حسب الاقتضاء"[3].

نجحت جهود مدحت باشا وإلى حدٍ كبير في تحقيق الهدوء النسبي لبعض الوقت في الولايات العراقية وتحديداً في المناطق ذات الكثافة السكانية العشائرية. إلا إن قصر ولاية مدحت باشا وعجز من تبعه من ولاة في السيطرة على الرقعة الجغرافية التي أمست عليها ولاية بغداد عندما بلغت أوج توسعها بعد حملة مدحت باشا على الاحساء عام 1871م. قاد في النهاية إلى نتيجة منطقية ألا وهي إعادة الهيكلية الإدارية للولايات العراقية إلى فترة ما قبل ولاية مدت باشا، بعد عزل الأخير مباشرةً.

الخاتمة

- ركز البحث على حقبة حيوية في تاريخ العراق وهي ولاية مدحت باشا للعراق 1869-1872م والتي عدت نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث اذ جرى خلال هذه المدة وضع عدد من القوانين الاصلاحية موضع التطبيق ومنها قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام 1864م وتأخر تطبيقه في العراق عام 1869م وبموجب القانون

(1) جريدة الزوراء، العدد 175، 17 جمادي الاخرة 1288هـ/1871م؛ نوار، المصدر السابق، ص 370-371؛ ويلمسون، المصدر السابق، ص 171.

(2) دمدوم، المصدر السابق، ص 327.

(3) نصار، "حركة الاصلاح وعهد التنظيمات".

المذكور كان أولى خطوات مدحت باشا اعادة هيكلية الخارطة الادارية للولايات العراقية عندما ادمجت الولايات العراقية في ولاية واحدة ليستمر العمل في التقسيمات الادارية الفرعية والتي كان يسري العمل بها سابقاً (سناجق وأقضية)، لكن الذي حدث هنا تغيير درجات كثير من الاقضية والنواحي، ولم تكن هذه السياسة اعتباطية وانما لأسباب سياسية واقتصادية...

- استهدف مدحت باشا من اجراءاته تلك توطيد السياسة العثمانية في بعض المناطق التي كان فيها النفوذ العثماني اسمياً وتجلت هذه السياسة بأوسع صورها في عدد من إمارات ومشيخات الخليج العربي نذكر منها إنضواء الكويت تحت لواء البصرة واستحداثه لسنجق الاحساء وعدد من الاقضية والنواحي كقطر والهفوف والمبرز وعدد من الوحدات الإدارية التي جرى الحديث عنها في ثنايا البحث.
- كان الهدف الرئيس لمدحت باشا من استحداث عدد من الوحدات الادارية اجبار العشائر العربية على الاستقرار وممارسة الزراعة وتطبيق القوانين الخاصة بالأراضي وتحديداً قانوني الأراضي والطابو والتي تأخر تطبيقها في الولايات العراقية حتى تقلد مدحت باشا منصب ولاية بغداد. ولعل أبرز مثال على ذلك استحدثه لسنجق المنتفك وبنائه لمدينة الناصرية لتكون مركزاً لهذا السنجق وكذلك محاولته استحداث سنجق شمر تلك المحاولة التي لم يكتب لها النجاح.
- رغم ان هذه التشريعات الادارية العثمانية تمكنت إلى حدٍ ما من احداث نوع من السيطرة الادارية المباشرة من خلال حقبة الهدوء النسبي التي سادت العراق، إلا أن هذا الهدوء كان لفترة قصيرة أنتهى بعزل والي بغداد مدحت باشا وكمثال على ذلك إلغائه سنجق الدليم 1870م.

Refrences

_ Abbas Al-Azzawi, Encyclopedia Of Iraq's History Between The Occupations Of The Second Ottoman Era From 1639 To 1750, Beirut, 2007, 340.

_ Abdel Aziz Suleiman Nawar, Modern History Of Iraq From The End Of The Rule Of Daoud Pasha To The End Of The Rule Of Midhat Pasha, Cairo, 1968, 120.

_ Albert M. Mashashvili, Iraq In The Years Of The British Mandate, Basra University Press, Basra, 1985, 21.

_ Ali Al-Wardi, Social Glimpses From The Modern History Of Iraq, From 1381 to 1872, Beirut, 2005, 208.

_ Ali Shaker Ali, The State Of Mosul In The Sixteenth Century, A Study In Its Political, Administrative And Economic Conditions, PhD thesis, College of Arts, University of Mosul, 1992, 52.

_ Diaa Al-Din Al-Haidari, Administration And Administrators In Iraq, Asaad Press, Baghdad, 1963, 49.

_ Grottan Geary, Through Asiatis Turkey, London, 1878, P. 93.

_ Imad Abdel Salam Raouf, Mosul In The Ottoman Era, The Period Of Local Rule 726-1834, Al-Adab Press, Al-Najaf Al-Ashraf, 1975, 78.

_ Jamil Musa Al-Najjar, The Ottoman Administration In The State Of Baghdad From The Era Of The Governor Midhat Pasha To The End Of The Ottoman Rule 1869-1917, Madbouly Library, Cairo, 1991, 64.

_ Jassim Muhammad Hassan Al-Adoul, History Of The Baghdad-Kadhimiya Tramway Company, Mosul Journal of Education and Science, 1995, 173.

_ Jassim Muhammad Hassan, Iraq In The Hamidi Era 1876-1909, master thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1975, 40.

_ John Frederick Wilmson, The Arab Shammar Tribe, Its Status And Political History 1800-1958, Dar Al-Hikma, London, 1999, 171.

_ Kamiran Abd al-Samad al-Dosky, Kurdistan During The Ottoman Era In The First Half Of The Nineteenth Century, Beirut, 10, 2006.

_ Khalil Ali Murad, The Administrative And Economic History Of Iraq In The Second Ottoman Era 1638-1750, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1975, 99.

_ Mahdi Saeed Al-Abbasi, Kirkuk At The End Of The Ottoman Era: A Study In Its Administrative, Economic And Cultural Conditions, master thesis, College of Arts, University of Mosul, 2005, 42.

_ Mahfouz Al-Abbasi, Bahdinan Al-Abbasid Emirate, Mosul, 1969, 100.

_ Muhammad Ahmad Mahmoud, The Conditions Of The Iraqi And Arab Clans And Their Relationship With The Government ,1872-1918, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1988, 156.

_ Muhammad Suhail Takush, History Of The Safavid State In Iran From 1501-1736, Dar Al-Nafais, Beirut, 2009, 219.

_ Nikolai Ivanov, The Ottoman Conquest Of The Arab Countries, 1516-1574, Translated by: Youssef Atallah, Beirut, 1988, 85.

_ Pierre de Fossil, Life in Iraq since 1814-1914, Baghdad, 1968, 92.

_ Richard Cook, Baghdad, City Of Peace, Shafiq Press, Baghdad, 1967, 65.

_ Salah Al-Akkad, Political Currents In The Arab Gulf, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1983, 175.

_ Suad Hadi Al-Omari, Baghdad As Described By Foreign Tourists In The Last Five Centuries, Baghdad, 1954, 105.

_ Yacoub Sarkis, Iraqi Iinvestigations In Geography, History, Antiquities, And Baghdad Plans, Baghdad, 1948, 80.

_ Zakaria Qurshon, Qatar In The Ottoman Era, 1871-1916, Arab House for Encyclopedias, Beirut, 2008, 70.

_Bernard Lewis, The Emergence Of Modern Turkey, Oxford University Press, London, 1967, pp. 381-382.

_Falah Shaker Aswad, Al-Faw And Its Market Importance And Its Implications For Iraq And The Security Of The Arab Gulf, Al-Mawred Magazine, Baghdad, Volume 17, Baghdad, 1988, 20.

_Hussein Muhammad Al-Qahwati, The Commercial Role Of Basra In The Arabian Gulf 1869-1914, Publications of the Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, Al-Irshad Press, Baghdad, 1988, 47.

_Imad Abdul Salam Raouf, The Ruling Families And Men Of Administration And Judiciary In Late Centuries, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Baghdad, 1992, 107.

_Jassim Muhammad Hassan Al-Adoul, The Ottoman Empire During The Rule Of Sultan Selim, 1512-1520, PhD thesis, College of Education, University of Mosul, 2004, 162.

_Roderic, H., Davison, Reform In The Ottoman Empire 1656-1856, New Jersey, 1963, p. 146.

Nusaiba Abdel Aziz Allawi, The Ottoman Administration In Mosul 1879-1908, Master Thesis, College of Arts, University of Mosul, 2002, 17.

Stephen Hemsley Lonkrick, Four Centuries Of Modern Iraq History, Baghdad, 1985, 47.

Tariq Nafie Al-Hamdani, The Arab Emirate Of Al-Maghamis In Basra During The First Half Of The Sixteenth Century, The Arab Journal of Human Sciences, 1987, 12.

Redrawing the administrative map of the Iraqi states Baghdad State 1869-1872 as a model.

Luma Abdulaziz Mustafa*

Abstract

The mandate of Medhat Pasha for Baghdad (1869-1872) is a turning point in the history of this state due to the enormity of the tasks entrusted to its implementation, foremost among which is the application of the reform laws issued by the Ottoman Empire during the period (1858-1869) In 1864, which was delayed in the Iraqi states until Medhat Pasha took over the administration of the state of Baghdad. Under the Ottoman circumstances to consolidate the central authority on their mandates and in an attempt to force the Iraqi tribes to settle and practice agriculture, a number of sandworms, districts and areas have been developed, such as Snafj al-Muttafik, Dulaim, Al-Hassa Which will focus in the research on the reasons for the development and implications of this development on the political reality of the Iraqi states. Despite the efforts of Medhat Pasha in the application of new administrative formations, but these efforts quickly faltered after the isolation of this governor in 1872.

Key words: state law, sandwiches, administrative formations.

*Assist. Prof./ History Department / College of Arts / University of Mosul